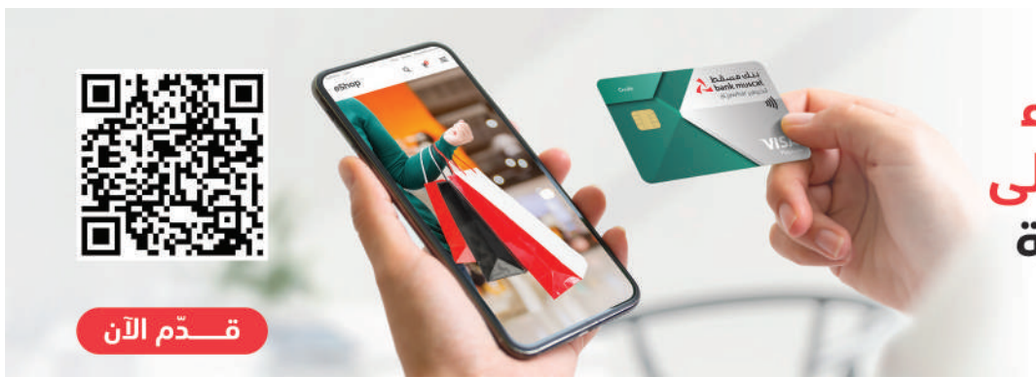

لا تفوّت ميزة الحصول على إعفاء
من الرسوم السنوية للسنة الأولى
مع بطاقة Visa الجوهر البلاتينية
للائتمان من بنك مسقط

بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.
CR No. 1/14573/8

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٥ | 12 صفحة | Sunday 14 December 2025 - issue No (4245)

تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب.. الأربعاء

مسقط- العُمانية

بتكليفٍ سـامٍ من حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّـلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه - يرعى معالي الدكتور محمد بن سـعيد المعمري وزير الأوقاف والشـؤون الدينية في ١٧ ديسـمبر الجاري حفل تسليم جائزة السـلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في دورتها الثانية عشرة ٢٠٢٥.

ونال شرف الفوز بالجائزة في هذه الدورة مؤسسـة منتدى أصيلة عن مجال المؤسسـات الثقافيـة الخاصة (فرع الثقافة)، وعصام محمد سـيد درويش عـن مجال النحت (فرع الفنـون)، وحكمت الصبّاغ المعروفة بيمنى العيد عن مجال السيرة الذاتية (فرع الآداب). وسيحصل الفائزون بالجائزة على وسام السُّلطان قابوس للثقافة والعلوم والفنون والآداب، إضافة إلى مبلغ مالي وقدره ١٠٠ ألف ريال عُماني.

02

الافتتاح يوم الأربعاء المقبل في إطار الاحتفالات باليوم الوطني

9 مصانع جديدة باستثمارات 40 مليون ريال ضمن برنامج «لدائن»

«أوكيو» توقع 27 اتفاقية بقيمة تتجاوز 85 مليون ريال لتعزيز «التنويع»

صحار- العُمانية

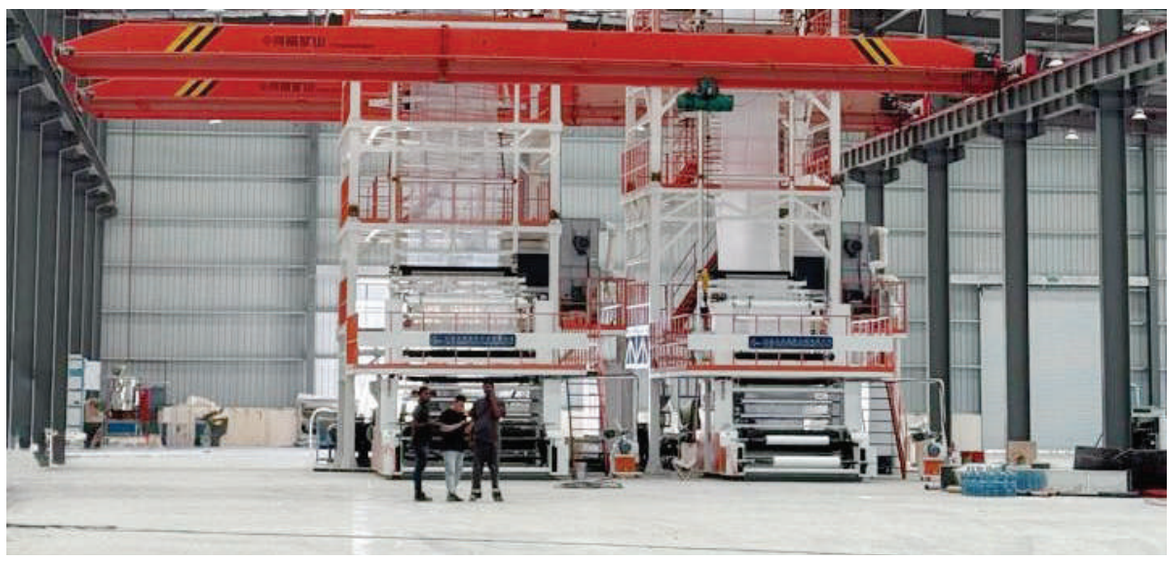

تحتفل مجموعـة أوكيو يوم الأربعاء المقبل بافتتـاح ٩ مصانع في ولايـة صحار بمحافظة شمال الباطنـة، ضمن برنامـج لدائن الذي تديـره المجموعـة بالتعاون مـع عدد من الجهات الحكومية، في إطار احتفالات البلاد باليوم الوطني.

ويرعـى الحفل معالي الشـيخ الدكتور علي بن مسـعود السـنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطـق الاقتصاديـة الخاصـة والمناطق الحرة. ويأتي افتتاح المصانع في إطار الجهود التي تبذلها مجموعة أوكيو لتدعيم سياسات التنويـع الاقتصـادي، وجـذب الاسـتثمار، وتعظيم الاسـتفادة من المـوارد الطبيعية، وتعزيز القطاع الصناعي في سـلطنة عُمان، ورفـد الاسـتثمار في الصناعـات التي تلبي احتياجـات الأسـواق المحليـة والتصديـر للخارج.

وأوضـح المهندس منذر بـن صالح الرواحي مدير عام برنامج «لدائن» في مجموعة أوكيو أن البرنامج يسـهم في جذب الاسـتثمارات الوطنية والأجنبية ونقل الخبرات والتقنيات الحديثـة، ويدعم تـوطين الصناعة وتطوير برامـج تدريبية للكفـاءات الوطنية، إضافة إلى تعزيز استدامة سلسلة القيمة الصناعية.

وأشـار إلى أن الحجم الاستثماري للمشاريع التسعة التي سـيتم افتتاحها ضمن البرنامج يصل إلى ٤٠ مليون ريال عُماني باسـتثمارات عُمانية وأجنبية.

وقـال الرواحـي- في تصريح لوكالـة الأنباء العُمانيـة- إن برنامـج لدائن الـذي بدأ في عـام ٢٠٢٣ يعـد برنامجًا متـكاملًا لتطوير الصناعات التحويلية للبلاسـتيك في سـلطنة عُمان، وكان يتركـز في المنطقـة الصناعيـة في صحـار، وفي نهايـة ٢٠٢٤ أصبـح يغطي المناطق الحرة والصناعية في سـلطنة عُمان بأكملهـا حيث توفر الأراضي بأسـعار إيجار مناسـبة، فيما توفر مجموعـة أوكيو المواد الخـام بجـودة عالية وبأسـعار تنافسـية.

وأضـاف أنه تم حتى الآن توقيع ٢٧ اتفاقية بقيمـة أكثر من ٨٥ مليون ريال عُماني (٢٢٠ مليون دولار أمريكي)؛ مما يسهم في التنويع الاقتصادي وتحقيق بعض مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال التنويع الاقتصادي وخفض استيراد المنتجات النهائية للبلاستيك وزيادة صـادرات هذه المنتجات في المنطقة أو إلى أسواق عالمية.

08

اقرأ في الأحد الممتاز

- بعد أزمة العاملين بشركة للاتصالات.. «شبح التسريح» يُخيِّم على سوق العمل 05
- «الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند» تُعيد رسم ملامح الاقتصاد العُماني 06
- 3.88 مليار ريال فائض الميزان التجاري لسلطنة عُمان في الربع الثالث 08
- «إدارة النفايات».. جهود إعادة التنظيم لتعزيز اللامركزية محفوفة بالعقبات 09
- اعتماد «خزائن» محطة رئيسية لتجميع وتوزيع الشحنات المجزأة 09
- الكلباني لـ«الرُّؤيَة»: عُمان قادرة على المنافسة الدولية في صناعة «أشباه الموصلات» 11

حاتم الطائي يكتب:

نجحت الصين وفشلت أمريكا

الصين تحقق لأول مرة فائضًا تجاريًا يتخطى تريليون دولار

الصعـود الصينـي الكـبير خلال العقديـن الماضيين لم يتحقـق صدفةً أو نتيجة لظروف دوليـة مُتداخلة، وإنما كُتـب بجُهد وعبقرية الإرادة الصينية، التي تستمد طاقتها الكامنة مـن جذورهـا الضاربـة في أعماق الحضارة الإنسـانية؛ فالصينيـون انطلقـوا في مـسيرة تطورهـم على مـا يملكونه من مـوارد غنية وعقـول لامعـة، وانتهجـوا فلسـفةً تتسـم بالحكمـة والهـدوء والانفتـاح على الآخـر، مـع الاحتفاظ بهويتهم الأصيلـة كأحد أقدم الشعوب في الأرض.

أقـولُ ذلك، وقـد تابعت باهتمام شـديد ما كشـفت عنه الأرقام الرسـمية؛ حيث تجاوز الفائض التجاري للـصين تريليون دولار لأول مـرة، وهو الأمر الذي عزاه المحللون والخبراء إلى اتجاه المُصنِّعين السـاعين لتفادي الرسوم الجمركيـة التـي فرضهـا الرئيـس الأمريكي دونالد ترامب، إلى شحن مزيد من صادراتهم إلى أسـواق غير أمريكية، ما أسهم في تسجيل قفزة كبيرة في الصـادرات الصينية إلى أوروبا وأستراليا وجنوب شرق آسيا.

هنا نسـتطيع أن نكتشـف ملمحًا رئيسًا من ملامـح النمـو الصيني، والمُتمثِّـل في تحويل التحديـات إلى فـرص، فعندما عـاد ترامب إلى البيـت الأبيـض مجددًا في ٢٠٢٤، سـارع بشـن حرب تجارية على الصين، تحت مزاعم «التدابير الحمائية»، وتمثَّلت في فرض رسـوم جمركيـة وصلت في بعـض محطاتها إلى أكثر من ١٥٥٪، ما يعني استحالة التصدير تقريبًا. في المُقابـل، تعاطت الصين مـع الأزمة برؤية نِديّـة، وفي كل مـرة اتخذ فيهـا ترامب قرارًا برفع الرسوم الجمركية، أعلنت بكين عن قرار مُماثـل، ردًا على القرار الأمـريكي. لكن على عكس التفـكير الأمريكي العقيـم والمحدود، سـعت الـصين إلى البدائل فـورًا، وبدأت في تغـيير بوصلـة صادراتهـا، واتجهـت بقوة إلى الأسـواق الأوروبيـة والأسترالية، وكذلك الآسيوية والعربية.

الصين تحقق لأول مرة فائضًا تجاريًا يتخطى تريليون دولار

الموقف الصيني الشُـجاع الـذي واجه الأزمة بحلـول غير تقليديـة، انعكـس على الأداء الاقتصـادي؛ إذ لم تتأثـر المصانـع الصينيـة جـرّاء الحـرب التجارية الأمريكيـة؛ بل على العكس سـجّلت نموًا في الإنتـاج والصادرات، فقد كشـفت بيانات جمركيـة أنَّ الصادرات الصينية نمت بمقدار ٥٫٩٪ على أسـاس سنوي في نوفـمبر، متجاوزة التوقعـات التي كانت تـشير إلى نموهـا بمقـدار ٣٫٨٪ فقـط! هذا التحول اللافت يؤكـد أن القرارات الأمريكية لم تكن أبدًا قائمة على أُسـس اقتصادية، وإنما اسـتندت إلى رغبات وأهـواء رئيس نرجسي ينظـر إلى القضايـا بنظرة شـخصية، تعتمد على رؤيتـه الذاتيـة للأمر، وليـس على رأي مؤسسـات الدولة، وهو ما تجّلى بوضوح في عديد القضايا الأخرى، سـواء في العلاقات مع أوروبا أو قضايا الشرق الأوسـط، أو حتى في الأزمة التي تتفاقـم حاليًا مع فنزويلا، والتي لا أسـاس منطقيًا لها سـوى شخصنة القضية بسـبب مواقف الزعيم الفنـزويلي نيكولاس مادورو، المناهضة للاسـتعمار والإمبريالية في صورتها الأمريكية المُعاصرة.

القرار الصيني بالتوسـع في الأسـواق الأخرى خارج أمريكا؛ حيـث كثفت جهودها لتنويع أسواق صادراتها، وسعت إلى توطيد العلاقات التجاريـة مـع جنـوب شرق آسـيا والاتحاد الأوروبي، كما اسـتفادت من الانتشار العالمي لشركاتهـا لإقامة مراكز إنتاج جديدة تُتيح لها وصولًا برسوم جمركية منخفضة إلى الأسواق. وتؤكد الإحصاءات الرسمية ذلك؛ إذ انخفضت الشحنات الصينية إلى الولايات المتحدة بواقع ٢٩٪ على أسـاس سـنوي في نوفـمبر الماضي، في حين نمت الصـادرات إلى الاتحاد الأوروبي بمقـدار ١٤٫٨٪، وارتفعـت الشـحنات إلى أستراليا ٣٥٫٨٪، واستقبلت اقتصادات جنوب شرق آسيا سلعًا صينية بزيادة ٨٫٢٪.

تحويل الأزمات إلى فرص يعكس نهجًا اقتصاديًا متوازنًا

هـذه الأرقام تُؤكد أنَّ إيمـان الصين بمفاهيم وتطبيقـات العولمة يتحقق على أرض الواقع؛ فالصين صاحبـة ثاني أكبر اقتصـاد في العالم، تؤمن أنَّ النمو العالمي لا يتحقق إلّا بتكاتف الجهـود والتعاون الدولي القائم على المصالح المتبادلة، لا على الحروب التجارية والرسـوم الجمركية المُبالغ فيها.

الصينيـون يقـرأون التاريخ جيـدًا ويُدركون الأبعـاد الحضاريـة في مختلـف المراحـل، باعتبارهـم شـعب صاحب حضـارة، وليس طارئًا على الإنسـانية كما هو الحال بالنسبة للأمريكـيين الذين لم يؤسسـوا أبـدًا حضارة بمفهومهـا الصحيح، وإنما اسـتطاعوا- بفضل الإمكانيـات الماليـة وتوافـد المهاجرين من كل أنحـاء العـالم- بناء منظومـات متطورة في مختلـف المجـالات. في المُقابـل، ما يزال ترامب وإداراته يؤمنون بالأفكار الاستعمارية القائمة على فـرض الإرادات وإجبار الخصوم على الخضوع تحت عصـا الابتزاز والترهيب تارة، والتهديد بأعمال عسـكرية ومخابراتية تارةً أخرى. وما يؤكـد على عنجهية وحماقة هـذا التوجـه، أنهم لم يُدركـوا أنَّ مثل هذه السياسـات القذرة لا تصلح مع حضارة كبيرة مثل الحضارة الصينية، التي نجحت قبل آلاف السـنين في عبور البحار والمحيطات والوصول إلى أبعـد نقطـة، في لحظة تواصـل حضاري ربطت العالم بأسره شرقًا وغربًا، جنوبًا وشمالًا، وهو ما يُعرف باسم «طريق الحرير»، الذي لم يكن مجرد طريق للقوافل التجارية وحسب، وإنما سـبيلًا نحو البناء الحضاري القائم على الرؤية الإنسانية السامية للعالم، باعتباره كيانًا واحدًا، أو بلغة اليوم «قرية عالمية صغيرة».

العولمة والانفتاح والمصالح المتبادلة.. مثلث التفوق الاقتصادي في عالم اليوم

ويبقى القول.. اليوم وبعـد قرابة عامين من حـرب تجارية شـنَّها الرئيس الأمـريكي منذ عودته إلى البيت الأبيض، فإنَّ الصين انتصرت في هـذه الحرب العبثية، فيما تكبدت أمريكا الخسـائر واحدة تلو الأخرى. انتصرت الصين لأنها رفضت سياسة العصا والجزرة، ورفضت أن تخضع وتنكسر في حرب إرادات سياسـية واقتصادية لا حرب إيـرادات جمركية، وعلى الدول السـاعية لبلـوغ مكانتها بين الأمم أن تُحافـظ على الندية في التعامـل مع القوى العالمية، لا سـيما تلك القوى التي ترتكز على أفكار اسـتعمارية واسـتعلائية، وأن السبيل الوحيـد للنجاح هو العمـل والإنتاج، وليس التكاسـل والتخـاذل، وأنه إذا مـا قررت أمة من الأمم أن تتفوق مع الأخذ بأسـباب هذا التفـوق؛ فالنجـاح حليفها والانتصـار رفيق دربها.

بتكليف سام.. وزير الأوقاف يرعى حفل تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب.. الأربعاء

مسقط- العُمانية

بتكليفٍ سامٍ من حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه - يرعى معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري وزير الأوقاف والشؤون الدينية في ١٧ ديسمبر الجاري حفل تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في دورتها الثانية عشرة ٢٠٢٥.

ونال شرف الفوز بالجائزة في هذه الدورة مؤسسة منتدى أصيلة عن مجال المؤسسات الثقافية الخاصة (فرع الثقافة)، وعصام محمد سيد درويش عن مجال النحت (فرع الفنون)، وحكمت الصبّاغ المعروفة بيمنى العيد عن مجال السيرة الذاتية (فرع الآداب).

وسيحصل الفائزون بالجائزة على وسام السلطان قابوس للثقافة والعلوم والفنون والآداب، إضافة إلى مبلغ مالي وقدره ١٠٠ ألف ريال عُماني.

وسيُعلن معالي الدكتور وزير الأوقاف والشؤون الدينية راعي المناسبة مجالات الجائزة في دورتها الثالثة عشرة التي ستكون دورة عُمانية يُتاح فيها التنافس للعُمانيين فقط، علمًا بأن الجائزة دورية تُمنح بالتناوب؛ فهي في عامٍ تُخصّص للعُمانيين فقط، وفي العام الذي يليه تكون للعرب عمومًا.

يُشار إلى أن مجموع المترشحين الذين استوفوا متطلبات الترشح في الدورة الثانية عشرة بلغ ٤٦٦ مترشحًا، كان منهم ٨٨ مترشحًا لمجال المؤسسات الثقافية الخاصة عن فرع الثقافة، و٩٧ مترشحًا لمجال النحت عن فرع الفنون، و٢٨١ مترشحًا لمجال السيرة الذاتية عن فرع الآداب.

د. محمد المعمري

الدورة الثانية عشرة
لجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب
2025

يحصل الفائزون على وسام و100 ألف ريال عُماني

برئاسة سلطنة عُمان.. «الأمم المتحدة للبيئة» تعتمد إعلان «الحلول المستدامة لكوكب قادر على الصمود»

نيروبي- العُمانية

خرجت الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت بالعاصمة الكينية نيروبي برئاسة سعادة الدكتور عبد الله بن علي العمري رئيس هيئة البيئة، رئيس الدورة السابعة، في ختام أعمالها، باعتماد إعلان وزاري طموح يعزز الحلول المستدامة لكوكب قادر على الصمود.

واختتمت الدورة السابعة بقرارات رائدة في مواجهة الأزمات البيئية الثلاث. وركزت على ثلاث محاور رئيسة؛ وهي: تعزيز التعاون بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وترسيخ الارتباط بين الصمود والعدالة، وتجديد الثقة بقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التنفيذ وفق استراتيجيته. وعبر سعادة الدكتور رئيس هيئة البيئة، ورئيس الدورة السابعة في كلمة له عن سعادته بنجاح أعمال الدورة السابعة وبالعمل الجماعي للوفود المشاركة والمكتب التنفيذي واللجنة الدائمة للممثلين وفريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال أيام الدورة.

وأشار سعادته إلى أن رؤية سلطنة عُمان التي حملتها في رئاستها للدورة، تؤمن بأن الإنسان والطبيعة قادران على الازدهار معًا، وأن الاستدامة جسر يربط بين الحكمة والتراث من جهة، والابتكار والمستقبل من جهة أخرى، مؤكدًا أن المسؤولية لا تنتهي بانتهاء الاجتماعات، بل تبدأ من مرحلة التنفيذ وتحويل القرارات إلى أثر ملموس ينعكس في الأنظمة البيئية والمجتمعات. وشكلت الدورة السابعة بمشاركة واسعة من دول العالم والمنظمات الدولية والخبراء المعنيين بقضايا البيئة والاستدامة، محطة مهمة في مسار الحوكمة البيئية العالمية، حيث برز الدور العُماني في قيادة المفاوضات وإدارة الجلسات بكفاءة عالية توافقية أثمرت عن نتائج ملموسة وإشادة واضحة من الوفود المشاركة. وعكس الأسبوع التفاوضي حضورًا عُمانيًّا فاعلًا في صياغة القرارات البيئية الدولية، عبر عقد الاجتماعات التي ناقشت التقدم المُحرَز في ملفات تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث والنفايات، كما بحثت تعزيز التعاون بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

مؤتمر عُمان الدولي للأمراض الجلدية يوصي بالتوسع المنهجي في استخدام العلاجات البيولوجية

مسقط- الرؤية

أوصى مؤتمر عُمان الدولي التاسع للأمراض الجلدية بتشجيع التعاون بين المراكز الأكاديمية والمستشفيات التعليمية لإنتاج ابحاث متعددة ذات قيمة علمية عالية، ومن ضمنها الأكاديمية الأمريكية للأمراض الجلدية، ودعم نشر الأبحاث في المجلات العلمية المحكمة مع التركيز على الابتكار في العلاج والتشخيص.

وأوصى المؤتمر كذلك بتوسيع التواصل العلمي مع المؤتمرات والمجالس العلمية؛ بهدف تقليل الفجوات المعرفية حول الخصوصيات التشريحية والفسيولوجية للبشرة الملونة، وأهمية ملاءمة البروتوكولات العلاجية وتشخيص التصبغات، ونتائج العلاجات التجميلية والتثقيف. ودعا المؤتمر إلى إنشاء سجلات وطنية وإقليمية لحالات الأمراض الجلدية والنتائج العلاجية (مثل سجلات الصدفية، الأكزما، سرطان الجلد؛ حيث إن مثل هذه السجلات تسهّل بحثًا ذا مخرجات حقيقية وسريرة لتقييم السلامة طويلة الأمد للعلاجات الحديثة.

وأوصى المؤتمر في نسخته التاسعة بالتوسع المنهجي في استخدام العلاجات البيولوجية، واعتماد بروتوكولات علاجية محدثة للأمراض الجلدية المزمنة وإنشاء برامج متابعة طويلة الأمد للسلامة والفعالية، وتطوير الجراحة الجلدية الدقيقة وتعزيز التدريب في جراحة تقنيات الليزر الجراحي المتقدم واعتماد نماذج تعليمية تطبيقية قائمة على المحاكاة والتدريب الحي، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشخيص الجلدي واستخدام أنظمة دعم القرار السريري في التشخيص المبكر، ووضع أطر أخلاقية وتنظيمية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، أوصى المؤتمر باعتماد التقنيات غير الجراحية والتجديدية في طب الجلد التجميلي وتوحيد معايير السلامة في استخدام الحقن الجلدية وتقنيات التجديد، وتدريب الممارسين على إدارة المضاعفات المحتملة، إلى جانب تعزيز الرعاية متعددة التخصصات في الأمراض الجلدية وتفعيل التعاون مع الطب النفسي، والباطني، والجراحة التجميلية بهدف تحسين جودة حياة المرضى المصابين بالأمراض الجلدية المزمنة.

جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمته الرابطة العُمانية للأمراض الجلدية ومركز الخوير للأمراض الجلدية بوزارة الصحة بالتعاون مع شركة إنفوبلس عُمان، واستمر على مدى يومين في مسقط. وشارك في المؤتمر نحو ٥٧٠ متخصصًا يُمثلون أطباء الأمراض الجلدية، وأطباء وجراحي التجميل، وأطباء الحساسية والمناعة، وأطباء الأطفال والأسرة، والأطباء العموم، والصيادلة، وطلاب الكليات الطبية، من القطاعين العام والخاص من داخل سلطنة عُمان وخارجها؛ بما يسهم في رفع الكفاءة العلمية للممارسين الصحيين وتطوير المهارات المرتبطة بالتشخيص والعلاج.

وتضمن برنامج المؤتمر هذا العام ١٣ جلسة علمية استعرضت نحو ٥٠ ورقة علمية غطت موضوعات متعددة.

وشهد المؤتمر في نسخته التاسعة مشاركة الأكاديمية الأمريكية للأمراض الجلدية التي تعد أحد أكبر التجمعات العلمية في طب الأمراض الجلدية، واستعرضت الدكتورة سوزان تايلور رئيسة الأكاديمية مجموعة من المحاضرات العلمية المثرية.

وشاركت في المؤتمر جمعيات وروابط الأمراض الجلدية من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، علاوة على مشاركة منظمة الشرق الأوسط للأمراض الجلدية.

وصاحب المؤتمر معرض طبي متخصص أتاح للمؤسسات والشركات الصحية عرض منتجاتها وخدماتها أمام المشاركين من مختلف دول العالم، مما يعزز فرص الشراكات والتعاون وتبادل المعرفة.

وقالت الدكتورة عائشة بنت عبدالله العلي رئيسة الرابطة العُمانية للأمراض الجلدية في كلمة لها: «أصبح مؤتمر عُمان الدولي للأمراض الجلدية منصة علمية راسخة تجمع الخبراء والمختصين من مختلف دول العالم، وترسّخ حضور سلطنة عُمان في مسيرة التطور العلمي في مجالات الأمراض الجلدية والطب التجميلي والليزر».

وأوضحت أن تنظيم مثل هذه المؤتمرات يُعد ركيزة أساسية للارتقاء بالمعرفة الطبية ومواكبة أحدث المستجدات المرتبطة بتشخيص الأمراض الجلدية وعلاجها، إلى جانب تعزيز التعاون مع الروابط والجمعيات العلمية الخليجية والإقليمية والدولية.

مساعد المفتي العام يُكرِّم الفائزين في مسابقة القرآن الكريم بنخل

نخل- خالد بن سالم السيابي

أُقيم حفل تكريم الفائزين في مسابقة الوالد حمد بن محمد الصارمي لحفظ القرآن الكريم وتلاوته، والتي تنظمها اللجنة الإعلامية الثقافية بفريق نسور العروبة الثقافي، بالتعاون مع مدرسة نخل العامة لتعليم القرآن الكريم.

ورعى الختام فضيلة الشيخ الدكتور كهلان بن نبهان الخروصي مساعد المفتي العام لسلطنة عُمان، وحضور سعادة محمد بن حمد الصارمي رئيس المراسم السلطانية، وسعادة الشيخ خليفة بن صالح البوسعيدي والي نخل، وشيوخ وأعيان الولاية، وعدد من المدعوين.

وقُسِّمت المسابقة لفرعين: الحفظ والتلاوة، بمعدل ٣ مستويات حسب عمر المتنافسين في كل فرع. وبلغ إجمالي عدد المشاركين ٧٢٢، منهم ٢٥٩ من الذكور، و٤٦٣ من الإناث.

وفي مجال الحفظ في المستوى الأول حصل على المركز الأول المهلب بن خلفان المعولي، وفي المستوى الثاني حمد بن سالم الحضرمي، وفي المستوى الثالث هلال بن صالح الكندي، وفي المستوى الرابع فاز بالمركز الأول مازن بن ناصر الخنجري. أما في المستوى الخامس فقد حقق المركز الأول خالد بن سعيد الريامي. وفي فئة الإناث في المستوى الأول حققت المركز الأول نهروان بنت سالم الرواحية. وفي مجال الحفظ في المستوى الثاني فازت العنود بنت داود الريامية. وفي المستوى الثالث حصلت على المركز الأول زلفى بنت أحمد البحرية. وفي المستوى الرابع فازت رنا محمد السيد. وفي المستوى الخامس جاءت أولًا مودة بنت سعيد المعولية. وفي مستوى كبار السن للنساء، فازت بالمراكز الأولى عزة بنت حمود اليحمدية ونعيمة بنت درويش الحراصية وزينب سالم اليعربية.

وكرَّم فضيلة الشيخ الدكتور كهلان بن نبهان الخروصي مساعد المفتي العام لسلطنة عُمان، المنظمين ولجان التحكيم، والمتسابقين، وأعضاء لجنة المسابقة.

بدء التسجيل في مراكز تأهيل ذوي الإعاقة الحكومية

مسقط- الرؤية

أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية بدء فترة التسجيل للالتحاق بمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحكومية المتمثلة بالمركز الوطني للتوحد، ومركز التأهيل المهني، ومركز التدخل المبكر، ومركز الشلل الدماغي والإعاقات الجسدية، ومركز متلازمة دوان، ومراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ووحدات التأهيل للعام التأهيلي ٢٠٢٦/٢٠٢٧م، وذلك خلال الفترة من ١ ديسمبر ٢٠٢٥م وحتى ٣١ مارس ٢٠٢٦م.

وأوضحت الوزارة أن التسجيل يتم عبر منصة تأهيل الإلكترونية (taheel.mosd.gov.om)، التي توفر وصولًا سهلًا إلى مختلف الخدمات الإلكترونية، ومنها: طلب الحصول على خدمات تأهيلية، أو حجز مواعيد التقييم، أو تغيير مواعيد الجلسات التأهيلية، أو إيقاف الخدمات التأهيلية بشكل مؤقت أو دائم للطفل، إلى جانب خدمة نقل الحالات بين المراكز، وتسجيل الأطفال في المراكز التأهيلية، إضافة إلى الراغبين في تأسيس مراكز تأهيل خاصة.

وتخدم المنصة حاليًا ٤٠٢٠ مستفيدًا من مراكز التأهيل الحكومية والأهلية والخاصة، حيث تضم المنصة ٤١ مركزًا حكوميًا، و١١ مركزًا أهليًا، و٧٢ مركزًا خاصًا.

سلطنة عُمان ترتقي بمنظومة الجودة الوطنية وتوسّع حضورها الدولي باتفاقيات الاعتراف المتبادل

تواصل سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والمديرية العامة للمواصفات والمقاييس، جهودها في تطوير منظومة المواصفات والمقاييس بما ينسجم مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة ورؤية عُمان ٢٠٤٠، وبما يعزّز البنية الأساسية للجودة ويرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي. ويتضمن المشروع حزمة من المبادرات المتكاملة تشمل تنظيم الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة في أسواق سلطنة عمان ،تطوير منظومة المطابقة، الشراكة الفاعلة للمواصفات في تعزيز القطاعات التنموية (المتجر العماني للمواصفات) ،تعزيز الإمكانات الفنية المترولوجية، إنشاء مركز الاعتماد العُماني، تطوير علامة الجودة العمانية إلى جانب إعداد استراتيجية التقييس والجودة (٢٠٢٦–٢٠٣٠) وتطبيق نظام إدارة الجودة ISO ٩٠٠١.

توقيع مذكرات تفاهم

وأكد عماد بن خميس الشكيلي، مدير عام المواصفات والمقاييس، أن العام الجاري ٢٠٢٥م شهد تحقيق إنجازات بارزة ضمن مستهدفات المسار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٨، حيث وقّعت سلطنة عمان مذكرات تفاهم مع كل من البحرين والهند وبيلاروسيا وتونس لتعزيز الاعتراف المتبادل في مجالات المعادن الثمينة ومنظومة المطابقة. كما كثّفت سلطنة عمان حضورها في منظمات التقييس الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للتقييس (ISO)،والمنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (OIML)،والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، بما يسهم في تعزيز اندماجها الفاعل في منظومة الجودة العالمية.

مشاريع وطنية جديدة

وفي مجال تطوير المواصفات، أعدّت المديرية خمسة مشاريع وطنية جديدة شملت السفن العُمانية التقليدية، ومنتجات اللبان، ومستحضرات التجميل، وكفاءة الطاقة لمنتجات الإنارة، وعدادات المياه الذكية. كما تم اعتماد تسع مواصفات قياسية جديدة ضمن خطة عام ٢٠٢٥، إلى جانب اعتماد ١٠٠٩ مواصفات قياسية خليجية موحدة، من بينها ١٩٦ مواصفة أعدّتها سلطنة عُمان ضمن نفس الخطة أهمها في مجال الإبتكار: إدارة الابتكار أدوات وطرق قياسات عمليات الابتكار - الإرشادات والاقتصاد الدائري - قياس وتقييم أداء الدائرية، وفي مجال الذكاء الاصطناعي: تقنية المعلومات - الذكاء الاصطناعي - نظام الإدارة وتقنية المعلومات - الذكاء الاصطناعي - إرشادات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وفي قطاع الكهرباء: المبادئ التوجيهية الفنية لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة - الجزء الثالث : مبادئ ومتطلبات التصمي، ومراقبة الحالة والتشخيصات لمحولات القدرة، وفي مجال لعب الأطفال: المواصفة القياسية لحاملات الأطفال المثبتة على مقدمة الدراجة الهوائية (١٢كجم-٢٧ كجم) وفي مجال النفط والغاز: الدليل الخليجي للمواصفات الجازولين الخالي من الرصاص، وفي مجالات الكيمياء: نظام التصنيف القياسي للمنتجات المطاطية في تطبيقات السيارات، ودليل قياسي لتقنيات فصل وتحديد الملوثات في البلاستيك المعاد تدويره، وفي قطاع التشييد والبناء: المواصفة القياسية للأنابيب الخرسانية المثقبة، والدليل القياسي للفحص البتروغرافي لركام الخرسانة، ومنتجات العزل الحراري – ألواح العزل الفراغي VIPs – المواصفات، والمواصفات القياسية لبلاط الأرضيات الخراسي، كما ارتفع عدد ممثلي سلطنة عمان في اللجان الفنية الخليجية إلى ١٧٢ عضوًا.

تبسيط الإجراءات للمستوردين والمصنّعين

أما في مجال المطابقة، فقد واصلت الدائرة جهودها لتبسيط الإجراءات أمام المستوردين والمصنّعين، حيث أصدرت أكثر من ١٣٥ ألف شهادة مطابقة إلكترونية خلال العام، إضافة إلى ٧٩ شهادة مطابقة وطنية و٦٨ شهادة "لمن يهمه الأمر"، وأكثر من ١١٦٣ بطاقة كفاءة طاقة للمنتجات الخاضعة للمرحلة الثانية من اللائحة الفنية. وفي مجال الاعتماد فقد تم إطلاق شعار مركز الاعتماد العماني إعلاميا حيث قام مركز الاعتماد العُماني بالمديرية باعتماد خمسة مختبرات فحص جديدة، وتم تسجيل وتجديد أكثر من ١٠٩ مختبرات فحص ومعايرة. وارتفع عدد جهات تقويم المطابقة المسجلة بنسبة ٦٪ حتى أكتوبر ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق، كما تم ترخيص ١٧٣ جهة تقويم مطابقة خلال عام واحد.

سبعة برامج متخصصة

وفي جانب بناء القدرات، نفذت الوزارة سبعة برامج متخصصة بالتعاون مع مركز الاعتماد الخليجي ضمن مشروع إنشاء مركز الاعتماد العُماني، حيث تم تدريب أكثر من ٢٥٠ متدربًا في مجالات التسجيل والاعتماد والفحص والمعايرة خلال العامين الماضيين، مما يعزز كفاءة الكوادر الوطنية ويدعم جاهزية السوق بالإضافة إلى تنفيذ أكثر من (١٥) برنامج تدريبي في بإشراك عدد من الجهات الحكومية والخاصة ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن جانب تنمية وصقل مهارات رواد الأعمال سيتم تدشين خدمة الدمغ السريع بمختبرات المعادن الثمينة ودمغ المشغولات التابع للمديرية العامة للمواصفات والمقاييس من خلال إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إطلاق برنامج لرواد الأعمال في مجالات التصنيع والاستيراد (الفئة الأولى) و في مجالات تقييم المطابقة، والجهات المانحة للشهادات و جهات التفتيش و فتح مجالات الفرص الأستثمارية لرواد الأعمال في مجالات توريد الأجهزة والمعدات المخبرية وخدمات الصيانة.

تدشين معيار مهم في مجالات المترولوجيا

كما واصل المركز الوطني للقياس والمعايرة دوره في التحقق والمعايرة، حيث تم تدشين أحد أهم المعايير في مجالات المترولوجيا وهو المعيار الوطني لقسم الكتلة، ونفذ أعمال تحقق شملت ١١٢١ مضخة وقود للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس عن طريق المختبر المتنقل للتحقق من مضخات الوقود في سلطنة عمان. كما قام المركز بمعايرة ٩٠٥ جهازًا وأداة قياس خلال عام ٢٠٢٥، إلى جانب معايرة أجهزة في وحدات الكتلة والأبعاد والحرارة والحجوم، وإعداد مواصفات للعدادات الكهربائية الذكية وأنظمة المياه الذكية.

٥ خدمات إلكترونية جديدة

وفي سياق التحول الرقمي، أطلقت المديرية خمس خدمات إلكترونية جديدة عبر البوابة الحكومية الموحدة، وأعادت هندسة خدمات المطابقة، وأعدت خطة لدمج نظام إصدار بطاقات كفاءة الطاقة في منصة "حزم" وقد تراوحت نسب إنجاز المبادرات ٨٥- ٩٥٪، بينما حققت مبادرات المتجر العُماني للمواصفات، وعلامة الجودة العمانية و تنظيم الرقابة على المعادن الثيمنة والأحجار ذات القيمة في أسواق سلطنة عمان نسبة إنجاز بلغت ١٠٠٪ .

مراكز متقدمة

وفي سياق البنية الأساسية للجودة كأحد المرتكزات الرئيسية لضمان تنافسية المنتج المحلي وتعزيز بيئة أعمال جاذبة للمستثمر، سلطنة عُمان تقدّمت ٥٧ مركزًا في "مؤشر البنية الأساسية للجودة من أجل التنمية المستدامة" (QI٤SD) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصلت إلى المركز ٦٠ عالميًا من بين ١٥٥ دولة، وكانت في المركز ١١٧ في الإصدار السابق وفي منطقة الشرق الأوسط، احتلت سلطنة عُمان المرتبة ٦.

وتواصل المديرية العامة للمواصفات والمقاييس من خلال فريق تعزيز عضوية سلطنة عمان في المنظمة الدولية للتقييس في متابعة المؤشر والعمل على رفعه من خلال متابعة الوضع الحالي للمؤشرات المرتبطة بالتقييس وسياسة الجودة بالتعاون مع كافة الاطراف المعنية ومن خلال قنوات التواصل مع منظمة اليونيدو لبناء منظومة جودة فاعلة تسهم في تحسين موقع السلطنة ضمن المؤشرات الدولية. كما تسهم مبادرات المديرية في تعزيز الأداء المؤسسي، ما ينعكس إيجابًا على ترتيب السلطنة في مؤشر البنية الأساسية للجودة، ويدعم مسيرة التحول المؤسسي والتنمية المستدامة وفقًا لرؤية عُمان ٢٠٤٠. حيث قامت بالانضمام إلى ٤٠ لجنة فنية دولية تخدم أهداف التنمية المستدامة كلجنة الطاقة الشمسية، ولجنة ادارة البيئة، واللجنة التقنية الهيدروجينية، ولجنة ادارة الابتكار، ولجنة ادارة وضبط الجودة ....الخ، كما قامت بتعزيز مشاركتها في المنظمة الدولية للمترولوجيا OIML والمكتب الدولي للمقاييس والأوزان BIPM من خلال الانضمام لعدد ٧ لجان فنية التي تسهم اسهام مباشر في تفعيل دور التقييس.

وتعمل المديرية على تنفيذ خطة اعلامية تستهدف كافة الأطراف المعنية التي تسهم في رفع المؤشر من خلال الأدوار والمهام المناطة بها ، وتنفيذ زيارات لتلك الجهات لرفع الوعي بأهمية المؤشر.

- مركز الاعتماد العُماني يستعد للحصول على الاعتراف الدولي واعتماد خمسة مختبرات فحص وإطلاق خمس خدمات رقمية متقدمة في مجال المواصفات
- 100% نسبة إنجاز مبادرات المتجر العماني للمواصفات "علامة الجودة العمانية" و"تنظيم الرقابة على المعادن الثيمنة والأحجار ذات القيمة" في أسواق سلطنة عمان وأداء المبادرات 95%
- 196 مواصفة أعدّتها سلطنة عُمان ضمن خطة العام الجاري 2025م

عماد بن خميس الشكيلي

- خمسة مشاريع وطنية جديدة شملت السفن العُمانية التقليدية ومنتجات اللبان ومستحضرات التجميل وكفاءة الطاقة لمنتجات الإنارة وعدادات المياه الذكية

تخريج 406 طلاب ضمن الفوج الأول من الدفعة الـ21 في جامعة ظفار وسط استعراض للإنجازات الأكاديمية

صلالة- الرؤية

احتفلت جامعة ظفـار بتخريج الفوج الأول مـن الدفعـة الحادية والعشريـن من طلبة كلية الآداب والعلوم التطبيقية على مسـتوى المرحلـة الجامعيـة الأولى البكالوريـوس والدبلـوم، والبالـغ عددهـم ٤٠٦ خريجين وخريجـات، في حفل أقيم بالحـرم الجامعي تحت رعاية معالي الدكتور سـعود بن حمود الحـبسي وزيـر الثروة الزراعية والسـمكية وموارد المياه.

وبلـغ عـدد الخريـجين على مسـتوى البكالوريـوس ٣٢٣ خريجـا وخريجة، وبلغ عـدد الخريـجين على مسـتوى الدبلوم ٨٣ خريجا وخريجـة، وبلـغ إجمالي البرامج ١٨ برنامجا ما بين البكالوريوس والدبلوم.

وأعـرب مجلس أمناء جامعة ظفار عن فخره بتخريـج دفعـة جديدة من شـباب الوطن، معتبرًا أن هذا الحدث يجسـد الدور المتنامي للجامعة ومكانتها الراسـخة ضمن مؤسسات التعليـم العـالي في محافظة ظفـار. وأوضح مجلس الأمناء أن تخريج هذه النخبة الواعدة من الطلبة هو ثمـرة مسيرة أكاديمية متطورة تسـعى الجامعة من خلالها إلى دعم مسـار التنميـة الوطنية وتعزيز الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، بما يتوافق مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي كلمته، أكد الأستاذ الدكتور عامر بن علي الرواس، رئيـس جامعة ظفار، أن الاحتفال لا يمثل نهايـة رحلة أكاديمية فحسـب، بل هو تتويج لمسـار إنسـاني مليء بالاجتهـاد وبناء الوعي والمعرفة، مشيرا إلى أن الجامعة تحتفل هذا العام بتخريج ١٣٣٢ خريجًا وخريجة من مختلـف البرامج، بينهم ٢٧١ من الدراسـات العليا، وذلك على مدى ٣ أيام تجسيدًا لاتساع مخرجات الجامعة وتنوعها.

واستعرض رئيس الجامعة أبرز إنجازات العام الأكاديمي، ومنها استقبال أول دفعة في برنامج الدكتـور في الطـب (MD) وبرنامج دكتوراه الفلسـفة في القانـون، إلى جانـب اعـتماد ماجسـتير إدارة المشـاريع بكلية الهندسـة، وابتعاث كفاءات وطنية ضمن برنامج «مسار وطن» لبناء قدرات عمانية مؤهلة للتدريس والبحث العلمي.

وفي جانب البحث العلمي، كشـف الأسـتاذ الدكتور الرواس عن حصول الجامعة على منح بحثيـة خارجية تتجاوز ٩٥ ألف ريال، إضافة إلى ٦٧ ألـف ريـال من مؤسسـات حكومية مختلفـة، وتمويل داخلي لسـت منح بحثية، مبينـا: «بلغ عدد الأوراق البحثية المنشـورة ٥٥٨ ورقة، منهـا ٤١٠ ضمنSCOPUS، ٨١ ٪ منها في الفئة Q1 وQ2، كما جرى اختيار ١٢ عضـوًا مـن هيئة التدريـس ضمن قائمة أفضل ٢٪ من العلماء في العالم، وأن الجامعة حققت تقدمًا عالميًـا ملحوظًا، بدخولها لأول مرة تصنيف QS العالمي ٢٠٢٦ ضمن الفئة ٨٥١ - ٩٠٠ في الفئـة (٦٠١ - ٨٠٠)، وتقدمها عربيًـا للمركز ٧٥، إضافة إلى دخولها تصنيف التايمـز ٢٠٢٥ ضمـن الفئـة ٦٠١ - ٨٠٠ عالمياً و٤٣ عربيـاً وتقدمها في تصنيف تأثير الجامعات».

وألقت أروى بنت أحمد بن سعيد اليحمدية بكالوريـوس آداب في اللغة الإنجليزية، كلمة الخريجين، لافتـة إلى الدور الذي لعبته الأسر في دعمهم، مضيفة: «يظل يوم التخرج لحظة اسـتثنائية تختلـط فيهـا الدهشـة بالفخر، وتتعانـق فيهـا دموع الفرح مع ابتسـامات الإنجاز. إنه اليوم الـذي يرى فيه الخريجون ثمار رحلـة طويلة بدأت بخطـوة مترددة في أول محاضرة، وانتهت بخطـوات واثقة نحو منصة التتويج».

وقـال أحـد الخريجين: «عندمـا صعدت إلى منصة التخرج، شعرت وكأن سنوات الدراسة بكل تعبها وسهرها تمرّ أمامي كشريط سريع، وفي كلية الآداب والعلـوم التطبيقية تعلمت أن المعرفة ليسـت مجرد كتب، بل أسـلوب حياة». وبينت خريجة أخرى: «كانت سنوات الجامعة بالنسـبة لي رحلة نضج حقيقية، في كلية الآداب والعلـوم التطبيقية عرفت ذاتي أكثر، وتعلمت كيف أعبّر عنها بثقة.. كل ركن في الكلية يحمل ذكـرى؛ القاعة التي قدمت فيها أول عـرض، المختبر الـذي أمضيت فيه ساعات طويلة، والأصدقاء الذين صاروا جزءًا من عائلتـي. يوم التخرج لم يكـن نهاية، بل لحظـة إعلان بـأن أحلامي أصبحـت أقرب. ولولا دعم أسرتي لما وقفت هنا اليوم.»

وذكر أحـد الخريجين: «تخرجـت اليوم وأنا أحمـل معي الكثير من الـدروس، ليس فقط من الكتب، بل من التجربة نفسـها، وفي كلية الآداب والعلوم التطبيقية تعلمت أن المثابرة تُصنـع خطوة بخطوة، وأن الإبداع يحتاج إلى بيئـة محفّزة، وهـذا ما وفرته لنـا الجامعة. أتذكـر الأيام التـي كنت أعود فيهـا مرهقًا، فتسـتقبلني أسرتي بكلمة تشجيع تجعل كل شيء أسهل».

بيـنما قالـت إحـدى الخريجـات: «ما زلت أرى نفسي يومـي الأول في الجامعة، مترددة وخائفة من المجهـول، ولكن في هذه الكلية، وجدت أسـاتذة يؤمنـون بقـدراتي، وزملاء شاركوني كل لحظات الفرح والضيق. تعلمت أن العلـم ليـس مجـرد درجات، بـل رحلة اكتشـاف ووعي. وها أنا اليـوم أتخرج وكل خطـوة قطعتها تحمـل بصمـة أسرتي التي كانت سندي، وجامعتي التي منحتني منصة لأبني شخصيتي.»

«جامعة التقنية» تعزز وعي الطلبة بأولويات «عُمان 2040»

مسقط- الرؤية

أطلـق مكتـب متابعـة تنفيـذ رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠» بجامعة التقنية والعلوم والتطبيقية، وبالتعاون مع ممثلي مكتب الرؤية في الفروع في مختلف المحافظات، حملة توعوية موسّـعة تستهدف طلبة الجامعة في جميع المراحل والتخصصات، بهدف تعزيز وعي الطلبة بمحاور الرؤية وأولوياتهـا الوطنية، وتعميـق فهمهم للفـرص والتحـولات المسـتقبلية التي تتيحها على المستويين الأكاديمي والمهني، بما يسـهم في إعداد جيـل واعٍ ومؤهل قادر على التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص المكتب على تكثيف البرامج التوعوية التي تُعرّف الطلبـة بالتوجهات الاستراتيجية للرؤية، الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار والتقنية، كما تسعى الحملة إلى دعم الطلبة في اختيار مسـاراتهم التعليميـة والمهنيـة بوعي أكبر، وربطهـا بمتطلبات سـوق العمل الذي يشهد تحولات متسارعة تستدعي مهارات نوعية جديدة.

وأكـدت شـايعة بنت مطـر المعمرية، مديـرة مكتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ بالجامعـة، أن هـذه الحملة تأتي ضمن سلسـلة من المبادرات المسـتمرة التي ينفذها المكتب لرفع مستوى تفاعل الطلبة مع الرؤية وتعزيز مشـاركتهم في فهم الاتجاهات المسـتقبلية التي تعمل السلطنة على تحقيقها.

وقالـت: «إن الطلبـة يمثلـون قاعـدة أساسـية في البناء الوطنـي، ومن المهم تزويدهم بالمعرفة الدقيقة حول الرؤية، وإبراز إسـهامات محاورهـا في تمكينهم علميًـا ومهنيًـا، وتعزيـز قدرتهم على الابتكار وريادة الأعمال.»

وأوضحـت أن رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠» تركّز على الارتقاء بجودة التعليم وربط مخرجاتـه باحتياجـات سـوق العمل، إضافـة إلى دعم التحـول الرقمي وبناء قدرات بشرية قادرة على مواكبة التطور العالمي، مؤكدة أن الطلبة يُعدّون عنصرًا رئيسـيًا في تحقيق مسـتهدفات الرؤية، مـن خلال دورهـم الحيـوي في الدفع بعجلة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. وتشـهد فروع الجامعة خلال فترة تنفيـذ الحملـة تنظيـم مجموعة متنوعة من الأنشـطة، تشـمل حلقات تعريفية ومحاضرات تفاعلية، وجلسات نقاشية بين الطلبة وأعضاء فرق المكتب، وعروضا لمشاريع وطنية مرتبطة بمحاور الرؤيـة، وتعريفـا تفصيليـا بالأولويات الوطنيـة في الابتكار الرقمـي، والتنمية البشريـة وتنويـع الاقتصـاد وتحـسين جـودة الحياة. وتهدف هذه الأنشـطة إلى الإجابـة عـن تسـاؤلات الطلبـة وتوضيح الجوانـب المرتبطة بالتحولات الاقتصاديـة والتعليميـة والاجتماعيـة التي تطرحهـا الرؤية. ويـولي القائمون على الحملـة اهتمامًـا كـبيرًا بتفعيـل دور الطلبـة في الحـوار الوطنـي حول مستقبل السـلطنة، عبر تشجيعهم على تقديـم أفكارهـم ومقترحاتهم لتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات وتعزيز كفـاءة الخدمات. وتؤكد جامعة التقنية والعلـوم التطبيقية حرصهـا على توفير بيئـة تعليمية محفزة تدعـم مبادرات التوعية بالرؤية، وعلى إدماج مفاهيمها في البرامج الأكاديمية والأنشطة الطلابية، بما يضمـن أن يكون الطلبـة أكثر وعيًا بفـرص المسـتقبل وأكثر اسـتعدادًا للتحديات القادمة.

استعراض مسيرة الفقيه سليمان بن علي الكندي في ندوة بنخل

نخل- خالد بن سالم السيابي

نظمت الجمعيـة العمانية للكتـاب والأدباء ندوة علمية بعنوان «إرث سليمان» بالتعاون مع أسرة الشـيخ سـليمان بـن علي الكندي، وبرعاية معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيـس جهـاز الاسـتثمار العُماني، وبحضور أصحاب المعالي والسـعادة والمكرمين وشيوخ وأعيـان الولاية وعـدد من المهتـمين، حيث أقيمت الندوة بقلعة نخل.

وتناولـت النـدوة شـخصية الشـيخ القاضي الفقيه سـليمان بـن علي الكنـدي وهو من علماء ولاية نخل، وضمت جلسـتين علميتين وعددا من أوراق العمل، بمشـاركة عدد كبير مـن قبـل الباحـثين والكتاب وطلبـة العلم والمهتمين بالعلوم الشرعية وعدد من الشيوخ والأعيان.

وفي بدايـة الندوة، قام معالي راعي المناسـبة بافتتاح المعرض المصاحب للوثائق والمقتنيات والمـوروث العلمـي الخاصة بإرث سـليمان، الذي تم تنظيمـه بالتعاون مع هيئة الوثائق والمحفوظـات، إذ احتوى المعـرض على عدد من المخاطبات التي دارت بينه وبين عدد من العلماء والقضاة من مختلف ولايات سـلطنة عمان، والردود الشـعرية النظمية ومن بينها جواب شعري للشـيخ سليمان موجه للقاضي الشـيخ موسى بن علي الكندي، كما تم تقديم ملخـص للأبحـاث التـي كتبت في شـخصية الندوة، وعرض فيلم وثائقي حول سيرة الشيخ الكنـدي وأوبريت إنشـادي بمشـاركة عدد مـن المنشـدين. وخلال الحفل، قدم الشـيخ هلال بـن علي الكنـدي كلمـة الأسرة، كما قـدم الدكتور ناصر الحسـني كلمة الجمعية العمانيـة للكتاب والأدباء الـذي تطرق فيها إلى جهـود الجمعيـة في تنظيـم العديد من النـدوات، إيمانا منها بأهمية إقامة مثل هذه الشخصيات المؤثرة في مجتمعاتها والتي تركت أثـراً بالغا فيهـا. وألقى الدكتـور محمود بن مبارك السليمي قصيدة للشاعر الشيخ محمد بن عبدالله الخليلي، تناولت السمات العلمية والأدبية للشيخ القاضي وسيرته الحسنة.

وشـهدت الفعاليـة تقديم عدد مـن أوراق العمل من قبل الباحثين المشاركين، فقد شارك في الجلسـة العلميـة الأولى كل مـن فضيلة الشـيخ عبـد الله بن راشـد السـيابي نائب رئيـس المحكمة العليا سـابقاً وعضو سـابق بمجلس الدولة، والدكتور عبد الرحمن طعمة حسـن أسـتاذ اللسـانيات الحديثة المساعد بقسـم اللغة العربية بكليـة الآداب والعلوم الاجتماعيـة في جامعـة السـلطان قابـوس، والدكتـور خالد بن سـليمان الكندي أسـتاذ مشـارك ورئيس قسـم اللغة العربية وآدابها بجامعـة السـلطان قابوس، والدكتـور أفلح بن أحمد بن سـليمان الكندي أستاذ مساعد في مناهج وطرائق التدريـس بجامعة نزوى، وترأس الجلسـة الـدكتور محمود السليمي. وسلطت الجلسـة الضوء على مراحل النشأة والتكوين لدى الشيخ القاضي سليمان بن علي الكنـدي، من خلال اسـتعراض بيئته العلمية الأولى والأسـاتذة والمشايخ الذين تلقّى العلم عنهم، والملامح التربوية التي أسـهمت في بناء شـخصيته المعرفية، وحضـوره فقيهًا وقاضيًا، وإبـراز مكانتـه العلميـة ومنهجـه في فهم النصوص واسـتنباط الأحكام، وكيفية تعامله مـع القضايا والمنهجية التي يسـتند عليها في إصدار الأحكام.

بعد تفجُّر أزمة العاملين السابقين لدى إحدى شركات الاتصالات

«شبح التسريح» يُخيِّم على سوق العمل.. ودعوات مجتمعية لوضع حلول جذرية

الرؤية- ريم الحامدية

تسارعت وتيرة تطورات قضية العاملين السابقين لدى الشركة العُمانية القطرية للاتصالات «أوريدو»؛ حيث أصدرت وزارة العمل بيانًا كشفت فيه رسميًا- لأول مرة- أن شركة «أوريدو» قدّمت عروضًا للعاملين لديها لتقديم استقالاتهم مقابل منحهم أجرًا شاملًا عن ٢٤ شهرًا، وقد وافق ١١٤ عاملًا على العرض المقدَّم، بينما رفض ١١ عاملًا العرض، وهم يمثلون نحو ٩٪ من العدد الإجمالي.

وأكدت وزارة العمل أنها وجّهت استدعاءً لإدارة المنشأة والنقابة العمالية بها والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، للحضور إلى الوزارة للتفاوض وإيجاد حل توافقي بشأن الموضوع.

وتفجّرت نقاشات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام القليلة الماضية، بعدما تواترت أنباء عن «تسريح أعداد كبيرة» من العاملين لدى الشركة؛ الأمر الذي أعاد أزمة التسريح إلى الواجهة، في ظل ما يواجهه سوق العمل من تحديات وزيادة في أعداد الباحثين عن عمل، وسط دعوات مجتمعية لاقتلاع الأزمة من جذورها، مقترحين دعم الشركات المُتعثرة لضمان استمراريتها وعدم فقدان المواطنين لمصدر رزقهم.

«الرؤية» سعت للوقوف على تفاصيل القضية، واستعرضتها مع الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري، الخبير القانوني والرئيس التنفيذي لشركة الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري وشريكه للمحاماة والاستشارات القانونية، الذي أكد أن تسريح ١٢٥ موظفًا دفعةً واحدةً لا يتوافق، من حيث المبدأ، مع أحكام قانون العمل العُماني، مؤكدًا أن المُشرِّع وضع ضوابط دقيقة تحكم مشروعية إنهاء عقود العمل، وأن أي خروج عنها يُعد فصلًا تعسفيًا يستوجب المساءلة القانونية. وأوضح أن المادة (١٢) من قانون العمل اعتبرت إنهاء عقد العمل فصلًا تعسفيًا إذا كان مبنيًا على أسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي أو الإعاقة أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة بالنسبة للمرأة العاملة، أو بسبب انتماء العامل إلى نقابة عمالية أو مشاركته في أنشطتها المشروعة أو تمثيله النقابي، أو نتيجة تقديمه شكوى أو بلاغًا أو دعوى ضد صاحب العمل ما لم تكن كيدية، أو إذا كان الإنهاء لأسباب تأديبية دون مراعاة أحكام القانون أو أنظمة العمل أو لائحة الجزاءات المعمول بها، أو بسبب تغيّب العامل نتيجة حجزه أو حبسه لدى السلطات المختصة وانقضاء مدة الحجز أو الحبس دون إحالته إلى المحكمة المختصة أو صدور حكم ببراءته.

الفصل دون إخطار

وأضاف الخبير القانوني أن قانون العمل أجاز، بموجب المادة (٤٠)، فصل العامل دون سبق إخطار وبدون مكافأة نهاية الخدمة في حالات محددة على سبيل الحصر، من بينها: انتحال العامل شخصية غير صحيحة أو لجوؤه إلى التزوير للحصول على العمل، أو ارتكابه خطأً ترتب عليه ضرر مادي جسيم لصاحب العمل شريطة إبلاغ الجهة المختصة خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ العِلم بالواقعة، أو مخالفته تعليمات السلامة رغم إنذاره كتابةً بما يُلحق ضررًا جسيمًا بمكان العمل أو العمال، أو تغيبه دون عذر مقبول أكثر من ٧ أيام متصلة أو ١٠ أيام منفصلة خلال العام الواحد وفق الضوابط المحددة، أو إفشائه أسرار المُنشأة، أو صدور حكم نهائي ضده في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو وجوده أثناء ساعات العمل في حالة سُكر أو تحت تأثير مادة مخدرة أو مؤثر عقلي، أو اعتدائه أثناء العمل أو بسببه على صاحب العمل أو من يمثله أو أحد الرؤساء أو العمال بما نتج عنه مرض أو تعطيل عن العمل، أو إخلاله إخلالًا جسيمًا بالتزامه بأداء العمل المتفق عليه. وبيّن الجهوري أن المادة (٤٣) من قانون العمل أجازت، مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٠)، لصاحب العمل إنهاء عقد العمل بعد إخطار العامل في حالات محددة، من بينها بلوغ العامل سن كبار السن الموجب لاستحقاق معاش تقاعدي وفق قانون الحماية الاجتماعية، أو إنهاء خدمة العامل غير العُماني تطبيقًا لخطة التعمين شريطة تعيين عامل عُماني بديل في المهنة ذاتها، أو إخفاق العامل في بلوغ المستوى المطلوب من الكفاءة بعد منحه مهلة لا تقل عن ستة أشهر مع مراعاة تعيين بديل عُماني إذا كان العامل المنهى عقده عُمانيًا، أو في حال إغلاق المنشأة كليًا أو جزئيًا أو إفلاسها أو تقليص حجم نشاطها أو استبدال نظام الإنتاج بما يمس حجم العمالة، مع وجوب عدم إنهاء عقد العامل العُماني الذي يتمتع بالكفاءة والخبرة ذاتها مقارنة بالعامل غير العُماني، أو عند توفر السبب الاقتصادي، على أن يلتزم صاحب العمل بإخطار وزارة العمل قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء. كما نصت المادة (٤٤) على عدم جواز تقليص عدد العمال بسبب اقتصادي إلا بعد موافقة اللجنة المختصة، وبالقدر اللازم فقط للمحافظة على استمرارية عمل المنشأة وتجنب مخاطر الإفلاس.

حقوق المُسرَّحين

وفيما يتعلق بحقوق الموظفين المُسرَّحين، أكد الجهوري أن قانون العمل كفل حماية واضحة للعامل؛ إذ نصت المادة (١١) على أنه إذا ثبت للمحكمة المختصة أن الفصل كان تعسفيًا أو مخالفًا للقانون، وجب الحكم إما بإعادة العامل إلى عمله أو بإلزام صاحب العمل بدفع تعويض لا يقل عن أجر ٣ أشهر ولا يزيد على ١٢ شهرًا يُحسب على أساس آخر أجر شامل كان يتقاضاه العامل، وذلك بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة وجميع المزايا الأخرى المقررة قانونًا أو بموجب عقد العمل أيهما أكبر، والأجر الشامل عن مدة الإخطار، والاشتراكات التأمينية عن الفترة من تاريخ الفصل وحتى صدور الحكم النهائي، فضلًا عن الحقوق الأخرى مثل بدل الإجازة السنوية وساعات العمل الإضافية والتعويض عن الضرر متى ما ثبت ذلك.

وأوضح الخبير القانوني أن إجراءات الاعتراض والتقاضي تبدأ، وفق المادة (٩) من قانون العمل، بتقديم طلب تسوية إلى التقسيم الإداري المختص بوزارة العمل، حيث لا تُقبل دعوى منازعة العمل أمام المحكمة المختصة ما لم تُستنفد هذه المرحلة، على أن تتم مساعي التسوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب. وفي حال التوصل إلى تسوية، يُثبت الصلح في محضر يُوقع من الأطراف ويكون له قوة السند التنفيذي، أما إذا فشلت التسوية، فيتعين على الوزارة إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة خلال سبعة أيام، مشفوعًا بمذكرة تتضمن وقائع النزاع وطلبات الأطراف وبيانات الأجر والمستندات المؤيدة. كما أجازت المادة (١٠) للعامل المفصول التقدم بشكواه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إخطاره بالقرار، مع التأكيد على سقوط الحق في المطالبة بمضي سنة من تاريخ استحقاقه.

وحول مسؤولية الجهات الإشرافية والرقابية، أشار الجهوري إلى أن قانون العمل منح النقابات العمالية والنقابات العامة القطاعية والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان شخصية اعتبارية مستقلة، وكفل لها حرية ممارسة نشاطها في الدفاع عن حقوق العمال وتمثيلهم، وحظر فصل ممثلي العمال أو معاقبتهم بسبب نشاطهم النقابي، ونظم آليات المفاوضة الجماعية وتسوية النزاعات العمالية الجماعية. كما أوضح أن المواد (١٣٧) و(١٣٨) من قانون العمل منحت موظفي وزارة العمل المختصين صفة الضبطية القضائية، وأجازت لهم دخول أماكن العمل وفحص السجلات والدفاتر للتحقق من الالتزام بأحكام القانون، مع إلزام أصحاب العمل بتقديم البيانات الصحيحة والتسهيلات اللازمة، وحظر أي تعطيل أو عرقلة لعملهم، مؤكدًا أن أي تقصير أو إخلال من الشركات الكبرى، بما في ذلك شركات الاتصالات، بهذه الالتزامات، يضعها تحت طائلة المساءلة القانونية والرقابية.

مسؤولية الجهة التنفيذية

من جهته، قال سعادة يونس بن علي المنذري، رئيس لجنة الشباب والموارد البشرية بمجلس الشورى، إن قانون العمل الصادر مؤخرًا تضمّن عددًا من المواد التي تستوجب الوقوف عندها بعناية، ولا سيما تلك المرتبطة بموضوع التسريح وإنهاء الخدمات، مؤكدًا أن الدور في هذه المرحلة يقع على عاتق الجهات التنفيذية في متابعة تطبيق هذه المواد، وتتبع حالات التسريح التي ترد إلى الساحة، بما في ذلك ما أُثير مؤخرًا حول قيام إحدى شركات الاتصالات على إنهاء خدمات مجموعة من الشباب العُمانيين العاملين لديها، ومعالجة هذا الوضع وفق ما نص عليه القانون القائم.

وأوضح سعادته أنه لا يعتقد بوجود فجوات جوهرية في قانون العمل ذاته، بقدر ما تكمن الإشكالية في متابعة الشركات، والتحقق من أسباب التسريح، ومعرفة مدى مشروعيته، وما إذا كان يستند إلى مبررات حقيقية، مشيرًا إلى أن هذا الدور مناط بالجهات التنفيذية، بدءًا من وزارة العمل، فضلًا عن الدور الذي يقوم به القضاء فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في مثل هذه القضايا.

وفيما يخص توقيت حالات التسريح، أشار سعادته إلى أنه لا يرى أن للتوقيت سببًا بعينه، مؤكدًا أن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها؛ إذ سبق أن شهدت الساحة حالات تسريح في شركات أخرى خلال فترات غير بعيدة، لافتًا إلى أن هذا الأمر مزعج ومقلق لجميع الأطراف، سواء للمسرّحين أنفسهم، أو لأسرهم، أو للمتابعين للشأن العام، أو حتى للجهات المعنية. وشدّد المنذري على أهمية مراقبة هذه الظاهرة بصورة أوسع، والوقوف على مكامن الخلل التي تدفع بعض الشركات إلى اللجوء للتسريح؛ سواء كانت أسبابًا مالية أو ناتجة عن خسائر في جوانب محددة، مؤكدًا ضرورة التحقق من هذه المبررات بشكل دقيق. كما رأى أن للحكومة دورًا مهمًا في التعامل مع مثل هذه الحالات، من خلال تقديم الدعم المؤقت لبعض الشركات المتعثرة، إن ثبت حاجتها إليه، بما يسهم في تجنيبها خيار التسريح إلى أن تتحسن أوضاعها، مؤكدًا أن حضور الحكومة في هذا الجانب أمر بالغ الأهمية.

وبيّن سعادته أن مجلس الشورى ليس جهة تنفيذية، وأن دوره ينحصر في الجانب التشريعي والرقابي، ولا يمتد إلى اتخاذ قرارات تنفيذية مباشرة في مثل هذه القضايا، موضحًا أنه على مستوى اللجنة، تم التواصل معه من قبل أحد المُسرَّحين المشمولين بقرار التسريح؛ حيث تم توجيههم إلى رفع رسالة رسمية إلى المجلس، مؤكدًا أنه فور وصول الموضوع، ستقوم اللجنة بدورها من خلال الاجتماع مع المسرّحين، والاطلاع على تفاصيل القرار، والجلوس مع الجهات المعنية، ورفع تقرير متكامل إلى مكتب المجلس، ليُحال لاحقًا إلى مجلس الوزراء، وذلك وفق ما نص عليه قانون مجلس عُمان.

وأضاف رئيس لجنة الشباب والموارد البشرية بمجلس الشورى أن المجلس، وعند ورود مثل هذه الملفات، يقوم عادةً باستدعاء جميع الجهات ذات الصلة؛ بما في ذلك المواطنين المتأثرين من التسريح، والشركات التي أقدمت على هذه الخطوة، وكذلك الجهات المختصة بمتابعة ملف التسريح، مؤكدًا أن المجلس يستند في نقاشاته إلى المواد القانونية الواردة في قانون العمل العُماني، والتي تكون حاضرة عند مناقشة مدى قانونية هذه الإجراءات. كما أشار إلى الدور المهم الذي ينبغي أن يضطلع به اتحاد عمال السلطنة في مثل هذه القضايا، وإبداء موقفه حيالها.

وأوضح سعادته أن قضية تسريح العُمانيين ليست وليدة اليوم؛ بل تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٤، إلا أنها بدأت بالظهور بشكل أوضح منذ ذلك العام فصاعدًا، مشيرًا إلى أن المجلس سبق أن قدّم تقريرًا متكاملًا حول هذه الظاهرة في عام ٢٠١٩، وكان من بين الحلول التي طُرحت آنذاك نظام الأمان الوظيفي، والذي تم اعتماده والحمد لله، إلا أن ظاهرة التسريح لا تزال تمثل إشكالية تؤرق الجميع.

مُخاطبات عديدة

وأكد أن مجلس الشورى لم يتوقف عن مخاطبة الجهات المعنية من أجل إيجاد حلول تحد من هذه الظاهرة، لا سيما في الحالات التي تشهد تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، تتجاوز في بعض الأحيان ٢٠٠ موظف من شركة واحدة؛ بل وصلت في بعض الحالات إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ موظف أو أكثر، معتبرًا أن هذا النوع من التسريح له أثر بالغ على المجتمع، لما يترتب عليه من تبعات اجتماعية واقتصادية تمس أسرًا كثيرة تعتمد في معيشتها على دخل هؤلاء الموظفين.

وأشار إلى أن المجلس يتابع حتى اليوم العديد من الحالات لمواطنين تم تسريحهم ولا يزالون دون عمل، معربًا عن رفضه لأن يصبح التسريح أمرًا معتادًا في المجتمع، أو أن يصل الوضع إلى مرحلة لا يجد فيها المواطن العُماني وظيفة مناسبة في وطنه.

وشدّد على أن هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود جميع الجهات لإيجاد حلول عملية ومستدامة.

وفي هذا السياق، دعا المنذري إلى تطوير نظام الأمان الوظيفي بحيث لا يكون محددًا بفترة زمنية قصيرة، وإنما يستمر إلى أن تتوافر وظيفة مناسبة للمسرّح، مؤكدًا أنه في حال ثبت أن بعض الشركات تلجأ إلى التسريح لأسباب مالية حقيقية ومؤثرة، فمن الأجدى أن تتدخل الحكومة لدعم هذه الشركات، وإيجاد حلول تضمن بقاء المواطنين في وظائفهم، وتحقيق الاستقرار الوظيفي المنشود.

صورة تعبيرية مُولَّدة بالذكاء الاصطناعي

د.أحمد الجهوري

يونس المنذري

الجهوري: القانون يسمح بإنهاء عقد العمل وفق شروط.. والفصل يكون تعسفيًا في حالات مُعينة

رئيس «شباب الشورى»: المجلس لم يتوقف عن مخاطبة الجهات المعنية للحد من ظاهرة «التسريح»

تسريح العاملين العُمانيين يُسفر عن تبعات اجتماعية واقتصادية تمس العديد من الأُسر

«الشورى» يؤكد متابعة العديد من حالات التسريح.. والحل يكمن في تضافر الجهود

مقترحات بعدم تحديد فترة الحصول على «منفعة الأمان الوظيفي»

على الحكومة دعم الشركات التي تعاني من ضغوط مالية حقيقية لضمان استقرار العامل

«الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند» تُعيد رسم ملامح الاقتصاد العُماني

محمد بن علي بن حمد العريمي
mahaluraimi@gmail.com

بالنظر إلى التطورات المُتسارعة في المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي، تبدو اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند (CEPA) خطوة تحمل طابعًا استراتيجيًا واسع التأثير، ليس فقط من حيث تعزيز التبادل التجاري؛ بل من حيث إعادة صياغة الدور الاقتصادي للسلطنة على مدى السنوات المقبلة.

المؤشرات الأولية القائمة اليوم تُظهر أن التعاون بين البلدين آخذ في النمو بوتيرة ثابتة؛ حيث بلغ حجم التجارة الثنائية خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ما يقارب ١٠,٦١ مليار دولار، وهو رقم يعكس علاقة اقتصادية راسخة قابلة للتوسع بمجرد تفعيل الاتفاقية المرتقبة. ويأتي ذلك في وقت تتطلع فيه السلطنة إلى اقتصاد أكثر تنوعًا، وأكثر قدرة على المنافسة، وأكثر انفتاحًا على الأسواق الآسيوية والعالمية.

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لعُمان يمنحها نقطة قوة محورية؛ فالموانئ العُمانية- مثل صلالة والدقم وصحار- لا تُعد بوابات بحرية عادية؛ بل منصات إقليمية ذات قدرة عالية على خدمة التجارة الدولية وربط آسيا بأفريقيا والخليج وأوروبا. وفي حال اكتملت الاتفاقية، فإنَّ هذه الموانئ لن تكون مجرد نقاط عبور للسلع العُمانية أو الهندية، وإنما محاور لوجستية تجذب الاستثمارات الصناعية والخدمية، وتدعم حركة إعادة التصدير، وتُسهم في بناء منظومة اقتصادية تُضاعف القيمة المضافة داخل السلطنة. ومن شأن هذه المنظومة أن تُعيد تشكيل قطاعات واسعة تتعلق بالنقل والتخزين والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية، الأمر الذي ينعكس على توسيع فرص العمل وتحسين نوعية الأنشطة الاقتصادية.

ومع أن الاتفاقية تفتح آفاقًا واسعة أمام التجارة في الاتجاهين، إلّا أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للسلطنة يكمُن في تعزيز الصناعات المحلية؛ إذ تستهدف عُمان ضمن «رؤية ٢٠٤٠» بناءَ اقتصادٍ متنوعٍ قائمٍ على الصناعة والتكنولوجيا والخدمات المتقدمة، وليس اقتصادًا يعتمد على سلعة واحدة. ومع الحصول على نفاذ تفضيلي إلى سوق تتجاوز قوامها ١,٤ مليار نسمة، فإنَّ مجالات مثل البتروكيماويات، والفولاذ، والألمنيوم، والأسمنت، والرخام، والمنتجات الزراعية، والمنتجات التقليدية العُمانية يمكن أن تشهد توسُّعًا نوعيًا في صادراتها.

هذه الأسواق الضخمة لا تستوعب المنتجات فحسب؛ بل تُحفِّز أيضًا الصناعات المحلية على رفع مستويات الجودة، وتحسين سلاسل الإنتاج، وزيادة الطاقة التشغيلية، وإيجاد مساحات أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطمح إلى التصدير.

وتُعزِّز الاتفاقية أيضًا فرص توطين الوظائف وزيادة الطلب على الكفاءات الوطنية داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ فالتوسع الصناعي المتوقع يتطلب مهندسين، وفنيين، ومتخصصين في اللوجستيات، ومهارات متنوعة في مجالات النقل والتسويق والإدارة؛ الأمر الذي يفتح الباب أمام آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة. وبالنظر إلى معدلات النمو المحتملة بعد تفعيل الاتفاقية، فإنَّ زيادة الأنشطة الصناعية واللوجستية يمكن أن تولِّد بين ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، بحسب حجم المشاريع التي ستستغل هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي. وهي فرص لا تُسهم فقط في تعزيز التوظيف؛ بل في رفع جودة الخبرات الوطنية، وزيادة مستوى الإنتاجية، وتحقيق استقرار اجتماعي ناتج عن فرص عمل مستدامة.

ومن زاوية مستقبلية، يمكن اعتماد سيناريوهين لتقدير أثر الاتفاقية على حجم التجارة الثنائية: الأول: سيناريو مُتحفِّظ يفترض نموًا سنويًا بمتوسط ٨٪، والثاني: سيناريو تفاؤلي يفترض نموًا بمتوسط ١٢٪، وذلك مقارنة بمعدل النمو الطبيعي للتجارة الذي يدور حول ٣٪. وبناءً على هذه الحسابات، يمكن أن يرتفع حجم التجارة الثنائية من ١٠,٦ مليار دولار اليوم إلى ما يقارب ١٥,٦ مليار دولار خلال خمس سنوات في السيناريو المُتحفِّظ، وإلى ما يتجاوز ١٨,٧ مليار دولار في السيناريو المتفائل. ومع استمرار النمو لعشر سنوات، يمكن أن يصل الحجم التجاري بين البلدين إلى نحو ٢٣ مليار دولار في السيناريو المُتحفِّظ، فيما قد يصل إلى قرابة ٣٣ مليار دولار في السيناريو التفاؤلي. وهذه القفزات المحتملة لا تأتي فقط من زيادة حجم المبادلات التقليدية؛ بل من توسع في الصناعات التحويلية، والاستثمار في خطوط إنتاج جديدة تستهدف السوقين معًا.

هذه الأرقام ليست مجرد تنبؤات نظرية؛ بل تعتمد على تجارب مماثلة، مثل اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الهند مع دول أخرى وأدت إلى ارتفاعات ملحوظة في أحجام التجارة، وعلى بيانات فعلية تُظهر أن الصادرات غير النفطية العُمانية تنمو بالفعل بمعدلات صحية. كما إن الاستثمارات الصناعية المسجلة في السلطنة خلال ٢٠٢٥ تُظهر اهتمامًا غير مسبوق من مستثمرين يبحثون عن قاعدة مستقرة للإنتاج وإعادة التصدير. وهذا يعني أن الاتفاقية يمكن أن تكون المحفز النهائي الذي يطلق موجة جديدة من الاستثمارات الصناعية في عُمان، لا سيما إذا ما اقترنت بحوافز واضحة للمستثمرين وتسهيلات لوجستية وجمركية ترفع من تنافسية السلطنة.

ومن شأن هذه التحولات أن تُعيد تشكيل الاقتصاد العُماني ليصبح أكثر مرونة في مواجهة التقلبات العالمية، وأكثر قدرة على النمو الذاتي من خلال الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية. ومع ازدياد النشاط اللوجستي، وتوسع المناطق الحرة، وتجدد الاستثمارات الصناعية، سيكون للسلطنة موقع جديد على خارطة التجارة العالمية، موقع يعكس قدرتها على استغلال مواردها الجغرافية والبشرية والاقتصادية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام. وإذا ما تم توظيف هذه الفرص بالشكل الصحيح- عبر التخطيط، وإدارة الموارد بكفاءة، وتطوير التشريعات، وتحفيز الكفاءات الوطنية- فإن السنوات العشر المقبلة قد تشهد تحولًا جذريًا في شكل الاقتصاد العُماني وحجمه.

وبذلك تبدو اتفاقية (CEPA) أكثر من مجرد إطار للتجارة؛ بل خطوة استراتيجية نحو مستقبل اقتصادي مزدهر؛ فهي تفتح الأبواب للأسواق، وترفع من جاذبية الاستثمار، وتوسع من فرص العمل، وتدفع بالصناعات الوطنية نحو مستويات أعلى من المنافسة، وتعيد تعريف موقع عُمان على خريطة التبادل التجاري العالمي. ومع استمرار الجهود الحكومية، ودعم القطاع الخاص، وتكامل الرؤى الوطنية، يمكن أن تتحول هذه الاتفاقية إلى أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في تاريخ السلطنة الحديث، وإلى بوابة نحو مرحلة جديدة من الاستقرار والازدهار والتنمية المتوازنة التي تتماشى مع تطلعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

الاتفاقية تُعزِّز فرص توطين الوظائف بالقطاعات الإنتاجية والخدمية

توقعات بتوفير 100 ألف فرصة عمل خلال السنوات العشر المقبلة

18.7 مليار دولار حجم التبادلات التجارية المتوقع بين عُمان والهند بغضون 5 سنوات

«الشراكة الشاملة» تضع عُمان ضمن شبكة اقتصادية صاعدة تُعيد تشكيل مسارات التجارة

«فرصة تاريخية» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع آفاق أعمالها

وبينما تتعمق سلطنة عُمان في توسيع شراكاتها الدولية، تمثِّل اتفاقية التجارة الحرة مع الهند نقطة تحول قادرة على إطلاق موجة جديدة من النشاط الاقتصادي الذي يترابط فيه التصنيع بالتجارة، ويُكمل فيه الاستثمار اللوجستيات، ويتقاطع فيه النمو الصناعي مع توسع أسواق التصدير. والعلاقة مع الهند ليست علاقة تجارية عابرة؛ بل علاقة راسخة تستند إلى تاريخ طويل من التبادل والتداخل الاقتصادي والثقافي؛ ما يجعل الاتفاقية القادمة امتدادًا طبيعيًا لمسار مشترك يتطور باستمرار. ويُتوقَّع أن تُشكِّل الاتفاقية حافزًا لعددٍ من القطاعات التي كانت تتطلع إلى الوصول إلى أسواق أكبر، وفي مُقدمتها القطاعات الصناعية التحويلية التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في السلطنة، وتستهدف خلق قيمة مُضافة قبل التصدير.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة، يُمكن لعُمان أن تستفيد من الاتفاقية في تعزيز صناعات صديقة للبيئة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاعات مثل: الطاقة النظيفة، والصناعات منخفضة الانبعاثات، والمبادرات التي تُقلِّل من البصمة الكربونية؛ فالهند- باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات الناشئة- تمتلك طلبًا مُتزايدًا على مواد صناعية تتوافق مع معايير الاستدامة، وهو ما يُمكن أن يفتح المجال أمام السلطنة لإعادة تموضُع منتجاتها الصناعية والزراعية كخيارٍ جذابٍ للأسواق التي تسعى لتحقيق التوازن بين التكلفة والجودة والمعايير البيئية. كما يمكن للموانئ العُمانية- عبر بنيتها الحديثة- أن تصبح منصة رئيسية لنقل البضائع الخضراء؛ ما يُسهم في تعزيز تنافسية السلطنة في سلاسل الإمداد العالمية.

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه المنطقة تحوُّلات جيو-اقتصادية عميقة تتجه فيها دول عديدة إلى تعزيز الاندماج الإقليمي والانفتاح على آسيا، ما يجعل توقيع الاتفاقية مع الهند خطوة تجسد فهمًا استراتيجيًا لموازين القوى الاقتصادية الجديدة. والهند اليوم واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وضمن أكبر خمس اقتصادات عالمية من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي، فإن تأسيس شراكة اقتصادية شاملة معها يضع عُمان ضمن شبكة اقتصادية صاعدة ستعيد تشكيل مسارات التجارة خلال العقود المقبلة. ومن خلال هذه الشبكة، يمكن للسلطنة أن تعمّق دورها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات الصناعية، وأن تستفيد من الطلب الهائل في الهند على المواد الخام والمنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية.

وإذا ما نظرنا إلى تأثير الاتفاقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في عُمان، سنجد أن الاتفاقية قد تكون فرصة تاريخية لهذه الفئة من الشركات لتوسيع آفاق أعمالها؛ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل جزءًا أساسيًا من هيكل الاقتصاد الوطني، وتحتاج إلى بيئة تجارية تدعم منتجاتها وتمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة. ومع تيسير الإجراءات الجمركية، وتخفيض الرسوم، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، يُمكن لهذه الشركات أن تجد في السوق الهندية منفذًا واسعًا لتسويق منتجاتها؛ سواء في قطاعات الأغذية، أو المنسوجات، أو المنتجات العطرية، أو الصناعات التقليدية. وهذه النقلة يمكن أن تُسهم في خلق ثقافة تصدير أقوى، وترسيخ روح المبادرة، وتعزيز الابتكار داخل الشركات العُمانية.

أما على مستوى الأمن الغذائي، فإن الهند- باعتبارها قوة زراعية ضخمة- يمكن أن تكون شريكًا استراتيجيًا للسلطنة في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة. ومع تسهيل الاستيراد عبر CEPA، يمكن لعُمان أن تؤمِّن سلة غذائية متنوعة بأسعار تنافسية، ما يرفع من مستوى الاستقرار الغذائي ويعزز من قدرة السوق المحلي على مواجهة تقلبات الأسعار العالمية. وفي المقابل، يمكن للمنتجات العُمانية الفريدة- مثل التمور واللُّبان ومنتجات الرخام- أن تجد طريقها إلى منافذ البيع الهندية بطريقة أكثر سلاسة، وهو ما يشكل مكسبًا اقتصاديًا وثقافيًا في آن واحد.

ومع توسع المبادلات التجارية وتحسن كفاءة سلاسل الإمداد، ستصبح السلطنة مركزًا لوجستيًا أكثر جاذبية للشركات العالمية التي تبحث عن نقطة ارتكاز بين آسيا وأفريقيا والخليج. ويمثل هذا التحول فرصة كبيرة للقطاع الخاص العُماني الذي يمكنه استثمار هذا الموقع عبر إنشاء مراكز تخزين وتوزيع حديثة، وتطوير شبكات نقل، وإطلاق خدمات لوجستية متقدمة تدعم التجارة العابرة للقارات. وهذا التحسين في أداء الموانئ والمناطق الحرة سيؤدي إلى دوران اقتصادي أسرع داخل السلطنة، ويُعزِّز إيرادات الدولة من الأنشطة المرتبطة بالنقل والموانئ والجمارك والخدمات المساندة.

وفي كل هذه الموجات من التوسع، يظل الإنسان العُماني محور التنمية ومحركها الأساسي؛ فالاتفاقية ستسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا، توفر فرصًا وظيفية ذات قيمة أعلى، وتدعم برامج التدريب والمهارات، وتفتح أمام الشباب آفاقًا جديدة للمشاركة في الاقتصاد العالمي. ومع صعود قطاعات جديدة، ستتسع فرص التخصص في مجالات الهندسة والتقنية واللوجستيات والتجارة الدولية، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة وعلى قوة الاقتصاد الوطني.

ومع مرور الوقت، يمكن أن يؤدي تفعيل الاتفاقية إلى زيادة حضور السلطنة على خريطة الاقتصاد الدولي، ليس بوصفها مُصدِّرًا للمواد الخام أو النفط فحسب؛ بل بوصفها مركزًا اقتصاديًا متنوعًا يربط أسواق آسيا بالخليج وبأفريقيا. هذا التحول يجعل من اتفاقية (CEPA) خطوةً في الاتجاه الصحيح نحو بناء اقتصاد مرن، ومتجدد، قادر على مواكبة المتغيرات العالمية. وإذا ما توفرت الإرادة، وتكاملت الجهود بين القطاعين العام والخاص، وتم الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية، فإن السلطنة ستكون أمام مرحلة جديدة من النمو النوعي، مرحلة يُعاد فيها تشكيل اقتصادها بصورة أقوى وأكثر إشراقًا، وتعكس طموحاتها الحقيقية في أن تكون مركزًا إقليميًا للتجارة والصناعة في المستقبل القريب.

وفي ضوء هذه المُعطيات المتداخلة، ومع ما تحمله المؤشرات الاقتصادية من دلالات واضحة على اقتراب مرحلة جديدة في العلاقات العُمانية الهندية، تبدو السلطنة أمام منعطفٍ تاريخيٍّ يُمكن أن يغيِّر مسار اقتصادها خلال العقد المقبل. فكل الأرقام، وكل التوجهات، وكل السيناريوهات المستقبلية تشير إلى أن تفعيل الاتفاقية لن يكون مجرد حدث اقتصادي عابر؛ بل نقطة انطلاق نحو دورة نمو أكثر نضجًا وجرأة وتنوعًا. ومن المتوقع، إذا ما سارت الأمور وفق الإيقاع الذي ترسمه اليوم المعطيات، أن تتضاعف التجارة الثنائية خلال سنوات قليلة، وأن تتجاوز حاجز ٢٠ مليار دولار في منتصف العقد المقبل، وربما تقترب من ٣٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، في حال استفادت السلطنة إلى أقصى حد من مزايا التموضع الجغرافي والتكامل الصناعي مع الهند.

ولا تقف التوقعات عند حدود التجارة وحدها؛ بل تمتد إلى الصناعات التحويلية التي يُرجَّح أن تشهد توسعًا ملحوظًا، خاصة تلك المعتمدة على المعادن والبتروكيماويات والمواد البنائية، إلى جانب فرص متنامية في الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصناعية. ومع بروز الموانئ العُمانية كمراكز توزيع إقليمية، يتوقع أن تتسارع حركة الاستثمار في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، بما يعيد تشكيل الخريطة اللوجستية في المنطقة، ويجعل من السلطنة محطة رئيسية في سلاسل الإمداد بين آسيا والخليج وأفريقيا.

وعلى مستوى سوق العمل، تشير التقديرات المستقبلية إلى إمكانية خلق الوظائف النوعية التي يمكن أن تمنح الشباب العُماني فرصًا غير مسبوقة للاندماج في قطاعات صناعية وتقنية جديدة، وترفع من مستوى المهارات الوطنية، وتدعم مسار التوطين في القطاع الخاص. ومع اتساع رقعة التصنيع والتصدير، ستنشأ احتياجات موازية في قطاع الخدمات والتعليم والتقنية، ما ينتج دورة اقتصادية متكاملة ترفد بعضها بعضًا، وتُرسي قواعد نمو متواصل ومستقر.

بشكل عام.. تُشير هذه التقديرات إلى أن تفعيل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان والهند، يُمثِّل فرصة استراتيجية لعُمان لتعزيز التجارة الثنائية، وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل واسعة؛ ما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز قدرة السلطنة على لعب دور متنامٍ في التجارة الإقليمية والدولية.

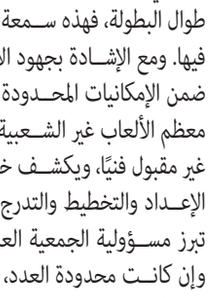

الهوكي.. تاريخ عريق وحاضر مؤلم

أحمد السلماني
hakeem225@hotmail.com

تُعد رياضة الهوكي من أقدم الألعاب الجماعية التي مورست في سلطنة عُمان؛ إذ تعود جذورها إلى أربعينيات القرن الماضي وربما قبل ذلك، وشكَّلت حضورًا مبكرًا في المشهد الرياضي قبل بروز كثير من الألعاب الحديثة. هذا الإرث التاريخي العريق يجعل من نتائج منتخب الشباب للهوكي في مشاركته الأخيرة ببطولة كأس العالم صدمة رياضية تستوجب التوقف والمراجعة، لا التجاهل أو التبرير. وجاءت المشاركة بدعوة استثنائية بعد انسحاب أحد المنتخبات، لكن النتائج كانت قاسية؛ إذ خسر المنتخب أمام سويسرا بأربعة أهداف دون رد، ثم تلقى خسارة ثقيلة أمام الهند بنتيجة صفر مقابل ١٧، وأخرى أمام بنجلاديش صفر مقابل ١٣، قبل أن يختتم مشاركته بالخسارة أمام تشيلي صفر مقابل هدفين، دون أن ينجح في تسجيل أي هدف طوال البطولة، في رقم صفري لا ينسجم مع تاريخ اللعبة ولا مع أبسط متطلبات الحضور الدولي والمؤلمة إذا ما اقترن بشعار وعلم البلاد طوال البطولة، فهذه سمعة بلد لا ينبغي التفريط فيها. ومع الإشادة بجهود الاتحاد العُماني للهوكي ضمن الإمكانيات المحدودة التي تعمل في إطارها معظم الألعاب غير الشعبية، فإن ما حدث يظل غير مقبول فنيًا، ويكشف خللًا تراكميًا في منظومة الإعداد والتخطيط والتدرج في المشاركات. وهنا تبرز مسؤولية الجمعية العمومية للاتحاد، التي وإن كانت محدودة العدد، إلا أن دورها الرقابي لا يسقط، وعليها مساءلة الاتحاد حول أسباب القبول بالمشاركة، ومستوى الجاهزية، وما بعد البطولة.

في المرحلة الآنية، تفرض الضرورة وقف أي مشاركات خارجية لا تخدم التطوير الحقيقي، والبدء بمراجعة فنية مستقلة تشمل الأجهزة الفنية وبرامج الفئات السنية، إلى جانب إعادة تعريف مفهوم المنتخب الوطني باعتباره واجهة ومسؤولية لا مجرد فرصة مشاركة. كما يتطلب الأمر شفافية إعلامية عبر بيان أو مؤتمر صحفي يوضح للرأي العام ما حدث، وما هي الإجراءات التصحيحية التي ستُتخذ.

أما على المدى الطويل، فإنَّ إنقاذ الهوكي العُماني يتطلب مشروعًا وطنيًا يبدأ من القاعدة، عبر إدماج اللعبة بشكل منهجي في المدارس، وإنشاء مراكز تدريب إقليمية، وبناء دوري محلي تنافسي حقيقي لا شكلي، مع استراتيجية مشاركات خارجية متدرجة تراعي الفوارق الفنية وتحفظ كرامة اللعبة. وهنا يبرز دور وزارة الثقافة والرياضة والشباب في الإشراف والتقييم، لا الاكتفاء بالدعم، ودور اللجنة الأولمبية العُمانية في الالتفات الجاد إلى الرياضات الجماعية "الشهيدة" التي تراجعت في السنوات الأخيرة، وعلى الوسط الرياضي عدم حصر النقاش في إخفاقات كرة القدم وحدها.

ما حدث في كأس العالم يجب أن يكون نقطة تصحيح مسار، لا محطة إحباط جديدة، وفرصة لإعادة بناء منظومة تحترم تاريخ الهوكي العُماني، وتعمل وفق الإمكانيات المتاحة بعقلية التخطيط والمساءلة، حتى لا يتكرر هذا المشهد القاسي في ألعاب أخرى تعاني بصمتٍ.

الوهمان.. «إسرائيل الكبرى» و«حل الدولتين»

عبدالنبي الشعلة **

هل نحنُ أمام حرب أوهام أم أمام وجه آخر من وجوه الحروب النفسية؟ فحتى الإسرائيليين أنفسهم، بما في ذلك أكثر التيارات تطرفًا، يدركون استحالة تحقيق مقولة "إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل"، لأنَّها في جوهرها ليست إلا خُرافة توراتية أُعيد استدعاؤها واستخدامها كغطاء ديني مُؤقّت لخدمة أهداف سياسية واستيطانية بحتة.

وإذا كان الإسرائيليون قد وظّفوا هذا الشعار كسلاح في معارك الحرب النفسية بهدف إنهاك العرب وقتل إرادتهم وشلّ عزيمتهم، فإنهم- للأسف- نجحوا في ذلك أيّما نجاح. فقد تحوّل هذا الوهم إلى فكرة راسخة تتردّد في الخطاب العربي وكأنَّها حقيقة قدرية، فأصبح الخوف منها أشبه بظلّ ثقيل يسكن الوعي الجمعي، حتى صار العرب ضحايا لوهم صنعه غيرهم، لكنهم هم الذين احتضنوه وسمحوا له بأن يستقر في عقولهم ووجدانهم. وما ترتّب على ذلك من شلل نفسي وسقوط معنوي كان أحد العوامل التي مهّدت لهزائم كبرى، أبرزها الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧. وهنا مكمن الخطر؛ أن يتحوّل الوهم إلى بوصلة، والخرافة إلى حقيقة، والتهويل إلى قدر. وقد نبّه كبار الفلاسفة والحكماء إلى أنَّ الإنسان قد يصنع سجنه بنفسه حين يستسلم لفكرة لا أصل لها. قال أفلاطون: "الناس سجناء أوهامهم"، وقال الفيلسوف الفرنسي بليز باسكال: "ما نصدّقه هو ما يصنع حقيقتنا". أما جورج برنارد شو فذهب أبعد حين قال: "العقل يخلق الحقيقة، حتى لو كانت وهمًا". وهكذا، كثيرًا ما تهزم الشعوب نفسها قبل أن يُهزم جيشها. إنَّ خرافة "إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل" لم يقتنع بها مؤسسو إسرائيل الكبار أنفسهم. فحاييم وَايزمان وديفيد بن غوريون قبِلا قرار الأمم المُتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، الذي منح اليهود ٥٧٪ فقط من الأرض، ولم يُطالبا بالنيل أو الفرات. وفي حرب عام ١٩٥٦ وصلت القوات الإسرائيلية إلى ضفاف قناة السويس، أي على بُعد أقل من ١٥٠ كيلومتر من نهر النيل، لكنها انسحبت بالكامل بعد ذلك إلى حدود ١٩٤٨. والشيء نفسه تكرر في حرب ١٩٦٧ حين بقيت إسرائيل على الضفة الشرقية للقناة لست سنوات قبل أن تعود إلى حدودها المعترف بها بعد هزيمتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبموجب اتفاقية السلام مع مصر، وهي حدود لم تشمل يومًا نهر النيل. كما اعترفت إسرائيل والتزمت دوليًا بحدودها مع الأردن في معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٥، وهو اعتراف قاطع يُسقط أي زعم إقليمي توسعي تجاه الشرق. والأهم من ذلك أنَّ إسرائيل، بكل قوتها العسكرية والتكنولوجية ودعم الولايات المتحدة، عجزت عن السيطرة على قطاع غزة المحاصر الصغير ذي الـ٢,٥ مليون نسمة طوال أكثر من عامين من القتال المُستمر منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. فكيف يمكن لدولة يقطنها ٧,٢ مليون يهودي فقط، ويشاركهم داخلها ٢,١ مليون عربي فلسطيني، أن تسيطر على أراضٍ تمتد بين وادي النيل والفرات يسكنها أكثر من ١٥٠ مليون شخص؟

إن المنظومة الأمنية الإسرائيلية تدرك هذه الحقائق جيدًا، وهو ما يفسر الخلاف الواسع داخل إسرائيل حول هذه الخرافة، واعتبارها مجرد شعار يلوّح به المتطرفون بعد هزات نفسية كبرى مثل أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. والمفارقة أن العرب، بخضوعهم النفسي لهذا الوهم واستعدادهم لتصديقه، أسهموا في تغذيته وإعطائه حجمًا أكبر مما يحتمل، حتى أصبح مادة تعبئة وتجييش داخل التيار الإسرائيلي الأكثر تشددًا وتطرفًا.

أما الوهم الآخر فهو "حل الدولتين"، بالصيغة التي يفهمها العرب والفلسطينيون: دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة تكون القدس الشرقية عاصمتها. لقد أصبح هذا الحل، الذي كان ممكنًا في تسعينات القرن الماضي، شبه مستحيل اليوم لأسباب أربعة واضحة:

أولًا: إسرائيل ترفض الفكرة بشكل قاطع، وقد تمكنت حكومة نتنياهو المتطرفة من تحويل المجتمع الإسرائيلي ضدها حتى صارت نسبة الرافضين لها من الإسرائيليين تتجاوز ٨٠٪ بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

ثانيًا: الأحداث الدامية في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣ وانهيار مؤسساتها وانقسامها الداخلي جعل مستقبل القطاع مجهولًا، بينما تقضم إسرائيل الضفة الغربية يوميًا. فقد تجاوز عدد المستوطنين فيها الآن ٨٠٠ ألف، وانتزاعهم بات مستحيلًا سياسيًا وعمليًا.

ثالثًا: الجانب الفلسطيني نفسه يعاني فراغًا قياديًا خطيرًا. فحماس- أو ما تبقى منها- مرفوضة دوليًا وغير مُؤهلة للدخول في أي مفاوضات بسبب رفضها المبدئي لبقاء إسرائيل. أما السلطة الفلسطينية فقد فقدت الشرعية والفاعلية والثقة حتى لدى جزء كبير من شعبها. رابعًا: لا توجد إرادة دولية لفرض حل عادل. الولايات المتحدة وحدها تملك القدرة على الضغط، لكنها لن تفعل، وخاصة في ظل إدارة دونالد ترامب التي لا تمتلك تصورًا سياسيًا ولا خطة فعلية؛ بل تُظهر ميلًا واضحًا لقبول الضم إذا فرضته إسرائيل أمرًا واقعًا. وفي العالم العربي، لم يبق فيما يبدو إلّا السعودية التي تمتلك القدرة السياسية الفعلية على التأثير في القرار الأمريكي، لكنها لن تتحرك منفردة دون استراتيجية عربية موحَّدة. إن التمسك بالأوهام- "إسرائيل الكبرى" من جهة و"حل الدولتين" من جهة أخرى- لم يعد خيارًا؛ فالفلسطينيون والعرب يحتاجون اليوم إلى إعادة تقييم جذرية لمقاربتهم للصراع، وإلى تبني خيارات واقعية قابلة للتطبيق، بعيدًا عن العواطف والشعارات والآمال التي تجاوزها الزمن، مع التخلي عن أدوات وسياسات ثبت عدم جدواها وفشلها عبر عقود.

لقد أدركنا جميعًا وتوصَّلنا إلى قناعة، قد يصعب على البعض مِنَّا الإقرار بها، بأن الطريق إلى حل هذه القضية والحصول على ما تبقى من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة لن يكون من خلال ساحات القتال؛ بل يكمن في حلّ سياسي عادل لا يمُر عبر الشعارات؛ بل عبر الدبلوماسية، والتفاوض، وتوحيد الموقف العربي، وإعادة بناء البيت الفلسطيني الداخلي، وخلق قوة ضغط حقيقية تستطيع أن تفرض مقاربة جديدة أكثر واقعية وأقرب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

** كاتب بحريني

1 الأمان الوظيفي.. قراءة واستنتاج
د. ريم بنت محمد الحشار

2 رهف تموت بردًا
د. سعيد الكثيري

3 جلسة طارئة لإعادة المنتخب
محمد الساعدي

4 كنوز الجبال.. فرصٌ مؤجَّلة تنتظر الإحياء
حمود بن سعيد البطاشي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

عُمان وجهة صناعية صاعدة

نلمسُ جميعًا الجهود المبذولة لتوطين الصناعات في المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية والحرة، وجذب الاستثمارات المتنوعة لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

وبلا شك، تسهم هذه الجهود في تعزيز القيمة المحلية المضافة ودعم وتمكين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، إلى جانب خلق فرص وظيفية لشبابنا الذي يمتلك المهارات المتعددة.

ولقد نتج عن هذه الجهود أن أشاد تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بخطوات سلطنة عُمان في هذا الإطار، كما إن التقرير صنّف السلطنة ضمن الدول الصاعدة عالميًّا في القطاع الصناعي.

ويُعزِّز التوجه العُماني نحو الاهتمام بقطاع الصناعة، ما نمتلكه من مواد خام متنوعة، إلى جانب التوجه نحو الطاقة النظيفة، والاستثمار في مشاريع طاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، وجميع ذلك من عوامل الجذب القوية للاستثمارات الأجنبية، هذا إلى جانب التسهيلات التي تُقدم للمستثمرين.

إنَّ الشركات الدولية باتت ترى في عُمان مركزًا مثاليًّا لتأسيس صناعاتها، مُستفيدةً من الدعم الحكومي المباشر، والحوافز الممنوحة للمستثمرين، وتوفير مواقع صناعية ذات جاهزية عالية، كما إن مؤسساتنا الوطنية تعمل على إطلاق وتنفيذ مبادرات تستهدف تطوير الموردين المحليين، لتمكينهم من أن يكونوا جزءًا رئيسًا في سلاسل التوريد؛ بما يُعزِّز المحتوى المحلي ويُسهم في تطوير منتجات وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

لن تُبنى عُمان بالتقوقع

خلفان الطوقي

تميَّزت عُمان مُنذ زمن طويل بتاريخها العريق وبهجراتها غربًا وشرقًا، صفحات عديدة مضيئة، وأهم هذه الإضاءات هي هجرات العُمانيين طلبًا للرزق والمعرفة، وبذلك انتجت تنوعًا فكريًا متقدمًا، ومزيجًا من الثقافات المنسجمة مع بعضها البعض.

ما دعاني لكتابة هذا المقال، ظهور فئة في المجتمع تتخوَّف من كل شيء، وتحكم على كل شيء دون معرفة أو تفحيص أو تحليل، ثم تتبنى مواقف متشددة، وتتناقل الأخبار السلبية والشائعات واللغط الإلكتروني بكل أشكاله وألوانه، وما يُفاقم الوضع أن هذه الفئة تدعو للانغلاق والتقوقع والانعزال والجمود دون معرفة عواقب ذلك!

لا تدري هذه الفئة أن الانغلاق لن ينتج لعُمان إلّا عواقب مؤلمة على المجتمع؛ فالانطواء لن يجلب لنا الفرص التجارية أو الآفاق الاستثمارية الرحبة، وما ينطبق على الفرد سوف يتحول إلى سلوك جمعي بعد حين.

لذلك الحذر واجب من الآن، إذا ما تُرك مجال واسع لهذه الفئة أن تنشر أفكارها المنغلقة قبل أن تتفشى في المجتمع، وعلى الرغم من حرية اتخاذ القرار فيما يناسبك كفرد، إلّا أن المِقوَد يجب أن يُمسك به العقلاء والحكماء وأصحاب الخبرة التراكمية والمعرفة الواسعة والتجارب العملية الناضجة والناجحة.

هؤلاء يمكنهم دعم متخذي القرارات والمُشرِّعين؛ لأنهم يعلمون أنَّ الانفتاح سوف يفتح لهم آفاقًا عديدة، ويخلق لهم فرصًا وظيفية إضافية، ويجذب لهم استثمارات ضخمة، ويُبعدهم عن الهواجس الوهمية، والتخوُّف المُبالغ فيه في كل خبر جديد، ويمنع عنهم زعزعة الثقة الفردية والمجتمعية.

لا ريب أن الانفتاح هو ما سوف يضمن فرصًا عديدة من التكامل والاندماج والتفاعل مع عوالم جديدة تضمن التطور الشامل في التشريعات والقوانين والتجويد المستمر للمنتجات والخدمات الذي يأتي بالتطور المستدام في جودة انماط الحياة، ومواكبة العالم المتقدم، واقتناص الفرص أينما وجدت، وفتح آفاق التعاون مع الغير للمصلحة العُليا لبلدنا، فعُمان لم ولن تُبنى بالتقوقع.

> الانفتاح بوابتنا لتحقيق فرص عديدة من التكامل والاندماج والتفاعل مع عوالم جديدة تضمن التطور الشامل

من معركة دِفا وصمود مرباط صُنع مجد «11 ديسمبر»

د. محمد بن خلفان العاصمي

في ١١ ديسمبر ١٩٧٥ وقف السُّلطان الراحل قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- ببزته العسكرية التي لم يخلعها منذ توليه الحكم؛ ليُعلن انتهاء ما عُرف وقتها بـ»ثورة تحرير ظفار والخليج العربي» المدعومة من المعسكر الشيوعي العالمي، وزفَّ بشرى اندحار قوى الأطماع وهزيمتها وانتصار قواتنا المُسلحة عليهم؛ لتُسطِّر فصلًا خالدًا من فصول الشرف والفخر والاعتزاز، الذي رافق العُماني منذ الأزل، وفي خطاب النصر زفَّ بطل النصر وفارسه البُشرى لكل أبناء عُمان عندما قال «أيها المواطنون.. إنني أحيي تجمعكم الحماسي هذا وأهنئكم تهنئة العزة والكرامة، على اندحار أذناب الشيوعية من تراب وطننا العزيز».

ما بين بداية الحرب وبين هذا اليوم المشهود والذي أصبح يومًا لقوات السلطان المسلحة الباسلة في كل عام، سُطِّرت بطولات وطنية وتضحيات جسيمة قدمتها القوات المسلحة وقوات الفرق الوطنية في جبال ظفار الشامخة وسهولها ومدنها وقراها، ووقف أبناء ظفار يدًا بيد مع القوات المسلحة رافضين أن تكون بوابة عبور لصراع دولي وأطماع تغطت بشعارات زائفة وأهداف خفية ومخططات شيطانية، لقد أعلن السلطان الراحل بكل صراحة أنَّ عُمان دافعت عن أرضها وعن جيرانها وعن المنطقة بأسرها في هذه الحرب الغادرة.

في حرب ظفار سطَّرت قوات السلطان المسلحة ملاحمَ لن ينساها التاريخ، ولعلنا نستذكر في هذا المقال حدثين ساهما في تحقيق النصر المؤزر، وأنقذا البلاد من هذا المخطط الغادر، هذان الحدثان كانا حاسمَيْن في حرب ظفار إلى جانب حِنكة القائد ودعم الأصدقاء، ففي فجر ١٩ يوليو ١٩٧٢ نفَّذت قوات الجبهة هجومًا على ولاية مرباط بغية استعادة السيطرة على أهم المواقع، واصطدمت مع الحامية قرب حصن مرباط التي صدَّت الهجوم بمساندة أبناء مرباط المُخلِصين. هذا الهجوم الذي لو تمَّ لغيَّر ملامح الحرب وأطال مداها، لما سوف يُحدثه من تفوق عسكري ونفسي واستراتيجي لقوات العدو، فبعد نجاح قوات السلطان المسلحة في قطع خط الإمداد والشريان الذي كان يغذي العدو، وتمكن قواتنا الباسلة من استعادة العديد من المواقع والقرى التي كانت قد سقطت في أيام الحرب الأولى، كان لابد من أن يستجمع العدو قوته ليضرب ضربته الأخيرة.

وفي معركة مرباط أثبت أبناء هذا الوطن العزيز أن العقيدة الوطنية وتراب هذا الوطن غير قابلين للمساس، ونجحت قلة منهم بعقيدتها وعزيمتها في صد هذا الهجوم المتفوق عددًا وعتادًا والصمود أمامه وقهره. ويرى كثير من المؤرخين أنَّ هذه المعركة كانت الأهم بين سلسلة المواجهات التي شهدتها حرب ظفار، فقد كانت بداية النهاية لأطماع العدو، وكانت المعركة التي حولت الحرب إلى سلسلة انتصارات متتالية، وما بعد هذه الحرب كان السقوط المعنوي الشديد لقوات العدو التي راحت تندحر وتتراجع من مواقعها، وفقدت معها القدرة على لم شتاتها وإعادة تنظيمها، لقد كانت معركة مرباط نقطة التحول التي صنعتها قواتنا المسلحة في هذه الحرب الصعبة.

أما الحدث الثاني فكان في أواخر عام ١٩٧٥، وكان في إحدى مدن سلطنة عُمان الشامخة وبوابتها الجنوبية التي تقف شامخة في جبال ظفار، معركة صرفيت أو ما تعرف محليًا بـ»دِفا»، وهي المعركة الأخيرة التي غرست آخر خنجر عُماني في قلب العدو الطامع الغادر؛ ففي هذه المعركة سقط آخر معاقل الشيوعية، وانتهت معها أحلامهم في التوسُّع والدخول للخليج العربي من بوابة سلطنة عُمان. وفي هذه المعركة سَطَّرت- مرة أخرى- قوات السلطان المسلحة وقوات الفرق ملاحم البطولات والتضحيات في ميادين العزة والشرف، ووقفت في وجه مخطط أراد أن يعصف بالمنطقة أجمع؛ فكانت عُمان مقبرة الغُزاة، وكان رجالها البواسل حائط صد تكسَّرت عند أساساته أحلام المغرورين. لقد انتصرت قواتنا المسلحة في هذه المعركة وسلَّمت البقية الباقية من العدو أسلحتها وخضعت، ليُعلن السلطان قابوس في يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٥ وعبر خطاب النصر، انتهاء واحدة من أقسى الحروب وأصعبها، ليُسجِّل تاريخ عُمان الحديث ملحمةً تاريخيةً خالدةً مُرصَّعة بالفخر والشرف.

يوم قوات السلطان المسلحة- والذي يصادف ١١ ديسمبر من كل عام- قد لا تعرف بعض الأجيال الحالية ما يعنيه؛ فهو ليس تاريخًا عابرًا؛ بل هو يوم تحققت فيه إرادة الشعب وإخلاص القائد الشاب الذي استلم الحكم في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة جدًا، لكنه كان يُدرك ما يحدث ويعلم أن هذه المرحلة مفصلية لبقاء الدولة واستمرارها أو نهايتها واندثارها، فما من خيار سوى المواجهة ولا نتيجة مقبولة سوى الانتصار. ولكم أن تتخيلوا ما يعني كل ذلك في تلك الفترة الزمنية الصعبة، ولكن بعزيمة وإصرار وإرادة الأوفياء وحنكة القيادة عبرت سلطنة عُمان من أصعب اختبار واجهته في تاريخها الحاضر؛ فالعدو الخارجي عبارة عن تحالف دولي قوي يسيطر على نصف العالم وقتها. لا بُد من ربط الأجيال بماضي بلادنا وتاريخها المجيد؛ فهذه المناسبات ليست تاريخًا يعبر ويومًا يمضي؛ بل هي وثائق تاريخية تُفتح كل عام، وكما كان نهج القائد الخالد في تعظيم دور قوات السلطان المسلحة، سار على نفس النهج حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- والذي أولى عنايته الكريمة للقوات المسلحة منذ اليوم الأول لتولي مقاليد الحكم، وراح يرسم صورة جديدة مُشرقة لدرع الوطن وحماته؛ لأنه يُدرك أن السلام يُرعى بالاستعداد وأن حمايته تتطلب قوة وقدرة على مواجهة ما يعترضه من تحديات وأحداث، خاصة في هذا الوقت الذي تمر فيه المنطقة والعالم بصراعات تهدد آمنه واستقراره.

هذا هو يوم ١١ ديسمبر لمن لا يعرف معناه، وكما قال السلطان قابوس «أيها المواطنون.. إنَّ انتهاء فلول الشيوعية من جبال ظفار ليس معناه انتصارًا على شراذم قليلة قاموا بالبغي والفساد فحسب، ولكنه كشف واضح لحقيقة ثابتة وهي أن عُماننا العزيزة أرض طاهرة لا تقبل بذور الحركة الشيوعية مهما حشدوا لها من طاقات، وانتصارنا هذا يُؤكد فشل الحركة الشيوعية في عُمان وذلك من فضل الله.. ولله المنة».

فلتمضِ المسيرة المباركة والنهضة المتجددة على خطى البطولات والإنجازات لتُعانق الأجيال الجديدة ماضي هذا الوطن العزيز.

> قوات السلطان المسلحة وقوات الفرق سطَّرت بطولات وطنية وتضحيات جسيمة

لؤلؤة الخليج كما عرفتها

د. محمد بن عوض المشيخي **

كم هو جميل أن أحظى بالدعوة الكريمة من الزملاء في صحيفة البلاد البحرينية الذين تربطني بهم صداقة منذ سنوات طويلة، وذلك لخط هذه السطور التي تُعبِّر عن مناسبة وطنية عزيزة على كل عُماني في أرض الخبيراء، فأفراح البحرين ومناسباتها الوطنية لها وقع خاص على قلوبنا نحن بالذات؛ إذ تجمعنا بالأشقاء في مملكة البحرين علاقات حميمة من نوع خاص، كما إنني تشرفت بزيارة البحرين مرات عديدة وتجوَّلت في مختلف الأحياء والجزر البحرينية، فقد تعرَّفت عن قرب على ما يُكنّه المواطن البحريني من محبة صادقة واحترام منقطع النظير للشعب العُماني.

وبالفعل تمكن الآباء والأجداد في البلدين من تسجيل تلك الملحة الأخوية من التواصل والانسجام عبر العصور، وخاصةً منذ أربعينيات القرن العشرين حتى مطلع السبعينيات من نفس القرن، والتي تزامنت مع الرجوع إلى الوطن الأم، الذي شهد نهضة عُمانية شملت كل المجالات. ولكن البحرين سبقت جميع دول الخليج في التنمية الشاملة؛ فهي أول دولة في المنطقة دخلت إليها الكهرباء، وكذلك ظهرت فيها أول إذاعة مسموعة، وارتاد البحرينيون دور السينما قبل غيرهم من شعوب المنطقة، وانتشر فيها التعليم، وخرجت المدارس والجامعات البحرينية أجيالاً متعاقبة من المتعلمين، والذين شاركوا في بناء بلدهم وكذلك الدول المجاورة.

والأهم من ذلك كله هنا ونحن يجرنا الكلام وتتسابق الحروف لصياغة الكلمات المطرزة بالذهب للكتابة عن يوم مجيد؛ وهو العيد الوطني البحريني، والذي يصادف ١٦ من ديسمبر كل عام؛ إذ ارتبطت هذه المناسبة الخالدة بإنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية شامخة، تكتب بماء الذهب؛ كثمار لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ المباركة والتي خُطِّط لها بعناية؛ لنقل المجتمع البحريني نقلة نوعية، وتمكنه بجهود أبنائه المخلصين من الشباب للولوج إلى مصاف الدول المتقدمة.

الحديث هنا عن مناسبة عزيزة والتي اقترنت بتأسيس الدولة على خارطة العالم والاعتراف الأممي بها؛ إذ يُعد ذلك واحدًا من أهم الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع. إنها قصة كفاح وطن عظيم، وأصالة شعب انفرد بالتميز عن غيره من أمم هذا العالم المترامي الأطراف. فالنجاح أصبح مرادفا وحليفا لهذا الوطن العزيز، إنها قصة وطن اسمه "لؤلؤة الخليج"، فتلك يشار لها بالبنان بين دول المنطقة.

هكذا هي الأيام العطرة والخالدة في حياة الأمم والشعوب، لا تُنسى ولا يمكن لها أن تُمحى من ذاكرة الأجيال؛ لأنها تتميز برمزية خاصة، وذكرى طيبة تبهج الأنفس، وتأسر القلوب، وتريح العواطف، وتحلق بالطموح والأماني التي لا حدود لها إلى عنان السماء.

الحديث اليوم عن شعب أسَّس واحدة من أعرق الحضارات على وجه الأرض بدايةً بدلمون ثم تايلوس، ووصولًا إلى الحضارة الإسلامية في العصر الحديث. والأهم في هذه المسيرة المضيئة التي كتبت فصولها المشرقة كوكبة من القيادات التاريخية التي تُنسب لواحدة من أعرق الأُسر الحاكمة في الوطن العربي؛ سليل آل خليفة الميامين الذين تولوا حكم مملكة البحرين عبر العقود، وبالتحديد منذ ١٧٨٣ ميلادية؛ بحكمةٍ واقتدار. ولعل جلالة الملك حمد بن عيسى آلَ خليفة- يحفظه الله ويرعاه- يأتي في مقدمة الذين كانت لهم بصمة فريدة وإنجازات خالدة في هذا البلد العزيز. فقد ارتبط اسم جلالته بالإصلاحات التي غيَّرت معالم الحياة في البحرين، والتي طالت كل ميادين الحياة في مطلع الألفية الجديدة وتحوَّلت فيها البلاد من إمارة إلى مملكة. لقد تميَّزت هذه القامة السياسية الرفيعة- المتمثلة بملك القلوب- بالنظرة الثاقبة والحكمة المعهودة التي حافظت على استقلال البلاد، وحافظت على قراراتها السيادية في أحلك الظروف في إقليم ملتهب، يتعرض بين وقت وآخر للحروب، والتدخلات الأجنبية في شؤونه.

وفي الختام.. إنني أنظر بكل تقدير واحترام إلى هذه المملكة الصغيرة في مساحتها، والعظيمة في شعبها، والكبيرة في حكمة قيادتها وإنجازاتها الحضارية، وإسهامات شعبها الإنسانية نحو العالم. والتي تعد مضربًا للمثل في كل النواحي. إنَّ عُمان قيادةً وحكومةً وشعبًا؛ تهني وتبارك للقيادة البحرينية وشعبها الوفي بالعيد الوطني المجيد. وأسجل بهذه المناسبة الغالية أجمل التبريكات لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ لما يُمثِّله من ثقلٍ سياسيٍّ وإرثٍ حضاريٍّ فريدٍ لبلدٍ مجيد وشعب عظيم؛ فالبحرين عنوان للعلم والثقافة والتاريخ التليد عبر الأزمان.

** **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

في إطار احتفالات البلاد باليوم الوطني

الأربعاء.. «أوكيو» تحتفل بافتتاح 9 مصانع في صحار بـ40 مليون ريال ضمن برنامج «لدائن»

صحار- العُمانية

تحتفل مجموعة أوكيو يوم الأربعاء المقبل بافتتاح ٩ مصانع في ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة، ضمن برنامج لدائن الذي تديره المجموعة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية، في إطار احتفالات البلاد باليوم الوطني.

ويرعى الحفل معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويأتي افتتاح المصانع في إطار الجهود التي تبذلها مجموعة أوكيو لتدعيم سياسات التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمار، وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتعزيز القطاع الصناعي في سلطنة عُمان، ورفد الاستثمار في الصناعات التي تلبي احتياجات الأسواق المحلية والتصدير للخارج.

وأوضح المهندس منذر بن صالح الرواحي مدير عام برنامج «لدائن» في مجموعة أوكيو أن البرنامج يسهم في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ونقل الخبرات والتقنيات الحديثة، ويدعم توطين الصناعة وتطوير برامج تدريبية للكفاءات الوطنية، إضافة إلى تعزيز استدامة سلسلة القيمة الصناعية.

وقال الرواحي- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن برنامج لدائن الذي بدأ في عام ٢٠٢٣ يعد برنامجًا متكاملًا لتطوير الصناعات التحويلية للبلاستيك في سلطنة عُمان، وكان يتركز في المنطقة الصناعية في صحار، وفي نهاية ٢٠٢٤ أصبح يغطي المناطق الحرة والصناعية في سلطنة عُمان بأكملها حيث توفر الأراضي بأسعار إيجار مناسبة، فيما توفر مجموعة أوكيو المواد الخام بجودة عالية وبأسعار تنافسية. وأضاف أنه تم حتى الآن توقيع ٢٧ اتفاقية بقيمة أكثر من ٨٥ مليون ريال عُماني (٢٢٠ مليون دولار أمريكي)؛ مما يسهم في التنويع الاقتصادي وتحقيق بعض مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال التنويع الاقتصادي وخفض استيراد المنتجات النهائية للبلاستيك وزيادة صادرات هذه المنتجات في المنطقة أو إلى أسواق عالمية.

م. منذر الرواحي

وأشار إلى أن الحجم الاستثماري للمشاريع التسعة التي سيتم افتتاحها ضمن البرنامج يصل إلى ٤٠ مليون ريال عُماني باستثمارات عُمانية وأجنبية.

وقال إن معظم منتجات المشاريع ستغطي احتياج السوق المحلي فيما يتم تصدير ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من هذه المنتجات إلى الخارج كالسوق الخليجي وشرق أفريقيا والسوق الأمريكي، والأوروبي، موضحًا أن المصانع الجديدة تمثل امتدادًا طبيعيًّا للاستثمارات السابقة لمجموعة أوكيو من مجمع البولمير، حيث تحول المخرجات الأولية إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة أعلى.

وأشار إلى أن المصانع تمثل نموذجًا للتكامل بين القطاعين العام والخاص، من خلال التعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، والبرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص ووحدة متابعة تنفيذ رؤية ٢٠٤٠. وأضاف أن افتتاح تسعة مصانع جديدة يعد خطوة استراتيجية لتعزيز الصناعات التحويلية الوطنية، حيث يتم تحويل المواد البتروكيميائية الأساسية إلى منتجات نهائية عالية القيمة، لافتًا إلى أن المصانع تشكل دعمًا للقطاع الصناعي في البلاد وتعزيز الصناعات التحويلية وتوفير منتجات محلية الصنع.

وأكد على أن هذه المصانع ستسهم في تطوير صناعات قادرة على المنافسة محليًّا وإقليميًّا ودعم برامج الابتكار وتطوير المنتجات في التغليف وصناعة العبوات للقطاع الغذائي والاستهلاكي، والمستلزمات الطبية عالية الجودة، والصناعات الغذائية من مكونات وملحقات التعبئة، والمنتجات الصناعية العامة للاستخدام اليومي، كما تعمل المصانع على تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص عمل للشركات المحلية وإثراء الأسواق المحلية من خلال المنتجات والمشتريات.

3.88 مليار ريال فائض الميزان التجاري لسلطنة عُمان في الربع الثالث

مسقط- العُمانية

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدره ٣ مليارات و٨٨٥ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، منخفضًا بنسبة ٤٢ بالمائة مقارنةً بفائض بلغ ٦ مليارات و٧٤٣ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤.

وأظهرت الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية انخفض بنسبة ٩,١ بالمائة ليبلغ ١٧ مليارًا و١٨٢ مليون ريال عُماني بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، مقارنة مع ١٨ مليارًا و٩٠٦ ملايين ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز بنسبة ١٦,٥ بالمائة لتبلغ ١٠ مليارات و٩١٣ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، مقارنة مع ١٣ مليارًا و٧١ مليون ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢٤. في المقابل، حققت الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عُمان نموًّا بنسبة ١٠,٣ بالمائة لتبلغ قيمتها ٥ مليارات ومليونا ريال عُماني بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، مقارنة مع ٤ مليارات و٥٣٤ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤. وسجّلت إعادة التصدير انخفاضًا بنسبة ٢,٦ بالمائة بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، لتبلغ مليارًا و٢٦٦ مليون ريال عُماني مقارنة بمليار و٣٠٠ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع إجمالي الواردات السلعية المسجلة إلى سلطنة عُمان إلى ١٣ مليارًا و٢٩٧ مليون ريال عُماني بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥م، مقارنة مع ١٢ مليارًا و١٦٣ مليون ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢٤م، مسجّلًا نموًّا بنسبة ٩,٣ بالمائة.

من جهة أخرى، تصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥؛ إذ بلغت قيمة الصادرات إليها ٩٤٥ مليون ريال عُماني، محققة نموًّا بنسبة ٢٨,٣ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، كما تصدرت أيضًا قائمة الدول التي أعادت سلطنة عُمان التصدير إليها بقيمة ٤٨٤ مليون ريال عُماني، وكذلك قائمة الدول المصدّرة إلى سلطنة عُمان، بقيمة واردات منها بلغت ٣ مليارات و٧١ مليون ريال عُماني.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ضمن قائمة الصادرات العُمانية غير النفطية، بقيمة بلغت ٨٣٧ مليون ريال عُماني، تلتها الهند بـ٥٢٩ مليون ريال عُماني، وفي إعادة التصدير، حلّت إيران في المرتبة الثانية بقيمة ٢٢٥ مليون ريال عُماني تليها المملكة العربية السعودية بـ١١٣ مليون ريال عُماني. أما على صعيد الدول المصدّرة إلى سلطنة عُمان، فجاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة واردات بلغت مليارًا و٣٤٨ مليون ريال عُماني، تلتها دولة الكويت بما قيمته مليار و١٥١ مليون ريال عُماني.

«اليونيدو»: قفزة ملحوظة لسلطنة عُمان في بناء سلاسل القيمة الصناعية

فيينا- العُمانية

حازت سلطنة عُمان على إشادة دولية واسعة بعد أن حققت تقدمًا متسارعًا في توطين الصناعات النوعية ذات التقنيات المتقدمة، وتطوير قدراتها الإنتاجية، وذلك وفق تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» لعام ٢٠٢٦، والذي صنّف سلطنة عُمان ضمن الدول الصاعدة عالميًّا في القطاع الصناعي.

وأكد التقرير أن سلطنة عُمان حققت قفزة ملحوظة في بناء سلاسل القيمة الصناعية المرتبطة بالصناعات ذات التقنيات المتقدمة، رغم حداثة دخولها هذا المجال، حيث تمكنت من تأسيس قاعدة صناعية واعدة في الصناعات المرتبطة بالخلايا الكهروضوئية، مستفيدة من استقطاب استثمارات نوعية، وتطبيق سياسات شراء حكومية محفزة، وتوفير بيئة أعمال جاذبة للتقنيات الحديثة.

وسلّط التقرير الضوء على مجموعة من المشروعات الصناعية قيد التدشين، أبرزها مشروع «يونايتد سولار بولي سيليكون» في المنطقة الحرة بصحار، والذي يعد من بين أهم المشروعات الصناعية على مستوى المنطقة، مستهدفًا إنتاج ١٠٠ ألف طن سنويًّا من مادة البولي سيليكون لتلبية الطلب الإقليمي المتنامي على حلول الطاقة الشمسية وتعزيز موقع سلطنة عُمان في سلاسل التوريد العالمية.

كما أبرز التقرير المقومات التي تمتلكها سلطنة عُمان، مثل توافر المواد الخام كرمال السيليكا عالية الجودة، وقوة سطوع الشمس وحركة الرياح طوال العام، إضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي على أحد أهم الممرات البحرية الدولية، كما توفر الحكومة مجموعة من الحوافز الاستثمارية أبرزها الإعفاءات الضريبية والملكية الأجنبية ١٠٠ بالمائة، مما يجعل سلطنة عُمان بيئة تنافسية لتوطين الصناعات المتقدمة.

وأطلقت شركة «شيدا» أعمال بناء أول مصنع للألواح الشمسية على مساحة ١١ ألفًا و٢٥٠ مترًا مربعًا، إلى جانب توقيع اتفاقية مع شركة «جيه إيه سولار» الصينية لإقامة مصنع بقدرة ٦ غيغاواط للخلايا و٣ غيغاواط للألواح، باستثمار يبلغ ٥٦٤ مليون دولار أمريكي، موجهةً بشكل رئيس إلى الأسواق الخليجية والأفريقية.

كما أعلنت عن مشروع «شركة موارد للتوربينات» في الدقم، الذي يهدف إلى تصنيع توربينات الرياح باستثمارات تقدر بـ ١٨١,٨ مليون دولار أمريكي.وفي مجال تصنيع تقنيات الهيدروجين الأخضر، تستعد سلطنة عُمان لإنشاء مصنع لتجميع الإلكتروليزر بالتعاون مع «صن غرو» الصينية؛ ما يعزز موقعها ضمن خريطة التصنيع ذات التقنيات العالية في الدول العربية.

وأشار المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إلى أن هذا التقدم جاء نتاج تبنّي سياسات صناعية محفّزة، ومبادرات ممنهجة تستهدف استقطاب الصناعات النوعية ذات التقنيات المتقدمة، وأوضح أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عملت على تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، ورفع جاهزية المناطق الحرة والاقتصادية لاستقطاب الصناعات المتقدمة، وتمكين القطاع الصناعي عبر حزمة واسعة من الحوافز، شملت تطوير إطار تنظيمي مرن، وتقديم حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية، وتبسيط إجراءات الترخيص، إلى جانب توجيه الاستثمارات نحو المناطق الاقتصادية ذات البنية الأساسية المتكاملة والقادرة على ضم المشروعات الصناعية المتقدمة، بما يسهم في تعزيز القيمة المضافة المحلية وربط المستثمرين العالميين بالفرص الصناعية الواعدة.

من جانبه، أوضح المهندس جاسم بن سيف الجديدي، المدير الفني لمكتب وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن المشروعات الصناعية المتخصصة في تصنيع تقنيات ومعدات الخلايا والألواح الشمسية بدأت تتبلور ضمن مجمعات صناعية متكاملة، لا سيما في المنطقة الحرة بصحار، حيث تتجاور مصانع البولي سيليكون مع مصانع الخلايا والألواح الشمسية، إلى جانب مشروعات مساندة تُكمل سلسلة القيمة وتؤسس لمنظومة تصنيع إقليمية متكاملة. وأشار إلى أن وتيرة تدفق الاستثمارات العالمية في هذا القطاع آخذة في التسارع، وأن الشركات الدولية باتت ترى في سلطنة عُمان مركزًا مثاليًّا لتأسيس صناعاتها. .

اتفاق لتوسيع مشاركة المؤسسات العُمانية في معرض «مراعي» بالبحرين

المنامة- العُمانية

توصلت لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة عُمان في ختام مشاركتها بمعرض البحرين الدولي للإنتاج الزراعي والحيواني «مراعي» مع اللجنة المنظمة إلى الاتفاق على توسيع مشاركة المؤسسات العُمانية من حيث العدد والقطاعات في الدورات القادمة لمعرض «مراعي». وأكد الشيخ أحمد بن عامر المصلحي رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة عُمان أن هناك إقبالًا كبيرًا على المنتجات العُمانية بالمعرض من قبل المستهلك والمقيم بالبحرين. وأضاف- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة عُمان تسعى من خلال المشاركة بالمعارض الخليجية إلى التعريف بالمنتجات العُمانية وتنوعها وما وصلت إليه من جودة ورقي بالتغليف في مجال التمور العُمانية تأكيدًا لرؤية الغرفة في تنمية ريادة الأعمال وبناء العلاقات الخارجية. وأشار إلى أهمية تعميق الشراكة الاقتصادية وتطوير قنوات التواصل بين الغرف التجارية في البلدين، بما يخدم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعزز دوره في دعم التنمية الاقتصادية في المنطقة. يُشار إلى أن مشاركة غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة في لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معرض «مراعي» في البحرين بـ٢٢ مؤسسة مثلت قطاع التمور والصناعات الداخلة بالتمور وغيرها من المنتجات الغذائية.

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

فريده بنت محمد بن يوسف البلوشيه

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 2244
الكائنة في ولاية بركاء
بالمربع: الدهس
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

محمد بن اسحاق بن يوسف الكندي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 3798
الكائنة في ولاية العامرات
بالمربع: م/2
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

عبيد بن سعيد بن علي الزعابي

سند ملكية أرضه السكنية
الكائنة في ولاية شناص
بالمربع: أبو بقرة
والبالغ مساحتها: 981 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة السلالم الماسية للمقاولات (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1269742)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **45,000.000 ريال عماني** إلى **10,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة شموخ السهيلة للتجارة والمقيدة** بالسجل التجاري رقم **(1213975)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 30 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن مؤسسة **الصدارة الشاملة للأعمال** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم **(1282990)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(مؤسسة فردية)** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصحم
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9102/11104)	الدائرة (تنفيذ مدني)
الحق المطالب به (9120 ر.ع تسعة آلاف ومائة وعشرون ريال عماني).	

أسماء الأطراف	الصفة
هلال بن علي بن صالح المعمري	طالب التنفيذ
منصور بن سالم بن سليم النوفلي	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة التاسعة صباحا من يوم **الإثنين** الموافق **2025/12/22م** للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	ولاية صحم	1461	الصحمي	662 م2

ويقدر بسعر أساسي وقدره **(4320 ر.ع) أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون ريال عماني**، فعلى راغبي الشراء الحضور للمحكمة لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
محكمة الاستئناف بمسقط
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة أن المستأنف/ **صروح كومار** قد أقامت أمامها الاستئناف العمالي رقم **(2023/7104/3585)** ضد/ **شركة المسار الدقيق الدولي**.

يطلب فيها توجيه اليمين الحاسمة للمفوض بالتوقيع والإدارة للمستأنف ضدها بالصيغة الآتية:

(أقسم باللّه العظيم المنتقم الجبار بأن المستأنف لم يعمل لدى الشركة المستأنف ضدها وأن ذمتها بريئة من أي مبالغ أو مستحقات عمالية تجاه المستأنف وإن كنت حانثا في يميني فلينتقم اللّه مني).

وقد تعذر إعلان المستأنف ضدها لأداء اليمين الحاسمة **(شركة المسار الدقيق الدولي)** بالطرق العادية، ويعتبر هذا النشر إعلاناً لها لأداء اليمين الحاسمة، وحُددت جلسة **2026/01/04** الساعة التاسعة صباحا بمقر المحكمة الكائن (بالخوير، حي الوزارات، مجمع المحاكم بحي الوزارات) موعداً للجلسة طبقا للمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٧٠٧
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
التصميم على الشاشات والبرمجيات.
باســـم : تقنيات سلاسل التوريد
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ١٢٣ ر.ب: ١٢٣، محافظة مسقط، ولاية بوشر، غلا، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٧/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٢٧٤٨
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
زهور، هدايا، حلويات، بالون.
باســـم : الجادة للأعمال
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٦٣٦ ر.ب: ٦٢٠، المعبيلة الجنوبية، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٩/١٣

تشكيل فرق بلدية فنية ورقابية متخصصة للإشراف على عمليات الجمع والنقل

«إدارة النفايات».. جهود إعادة التنظيم لتعزيز اللامركزية محفوفة بالعقبات

الرؤية- الإسراء الرمحية

يشـهد قطاع إدارة النفايـات في عُمان مرحلة إعادة تنظيم واسعة تتقدّم بخطوات متسارعة، مع بدء تنفيذ خطط نقل مسؤوليات الإشراف على خدمـات جمع ونقـل النفايات من شركة «بيئـة» إلى البلديات وفق مسـتهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويـأتي هـذا التحـوّل بوصفه محطة محورية لتعزيز اللامركزية ورفع كفاءة الخدمـات المحليـة، اسـتناداً إلى الاتفاقيـات التي وقّعتها الجهـات المعنية مؤخرا لبدء نقل المهام بشكل تدريجي في عدد من المحافظات، وجـاءت في المرحلـة الأولى مـن التنفيـذ محافظـات: مسـندم، والبريمـي، والداخلية، وشمال الباطنـة، وجنـوب الباطنـة، وجنوب الشرقية، والظاهرة، والوسطى.

وفي سـياق الاسـتعدادات الجاريـة لانتقـال مسـؤوليات الإشراف على قطـاع النفايات إلى البلديات، أوضح المهندس نصير بن علي السيابي مدير عام بلديـة الظاهرة، أن البلديات تعمل استلام المهام عبر استراتيجية متكاملة وتشكيل فرق فنية ورقابية متخصصة، وتعزيز القدرات الإشرافية على عمليات جمع ونقل النفايات.

وأكد أن البلدية تحرص على ضمان اسـتمرارية الخدمة دون أي انقطاع، لاسـيما أن التشغيل والمعـدات والعمالـة لاتزال ضمن مسـؤولية الشركة المشـغلة حتـى عـام ٢٠٢٩، مبينًا أن التنسـيق اليومي بين الجانـبين مكثّف لضمان المتابعة الميدانية وتلقـي البلاغات ومعالجتها بشـكل فـوري، بمـا يحفـظ جـودة الخدمة واستقرارها خلال الفترة الانتقالية.

وحول انسـيابية العمليات في ظل تغيّر الأدوار بين الجهات المختلفة، بيّن السيابي أن البلديات تعمل على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، وتفعيـل منظومة رقابية تعتمـد على المتابعة الرقميـة والتقاريـر التشـغيلية والزيـارات الميدانية، مشيرا إلى أن الشركة سـتواصل تنفيذ أعمال الجمـع والنقـل، بيـنما تتـولى البلدية الإشراف والتقييـم وضمان الالتـزام بالمعـايير المتفق عليها.

وأوضح أن البلديات وضعـت منظومة رقابية متكاملة تشمل مؤشرات أداء واضحة، وجولات تفتيشـية دورية ومفاجئـة، ومراقبة البلاغات الـواردة مـن المجتمع، لافتـاً إلى أن أي قصور يتم التعامل معه وفق الأطر التعاقدية لضمان تحسين الخدمة واستدامتها.

وبيّن المهنـدس نصير أن هذا التحول في هيكلة القطاع يسـهم في توضيح الأدوار ورفع كفاءة إدارة النفايـات، حيـث تركـز البلديـات على الإشراف المحلي، بينما تسـتمر شركة «بيئة» في إدارة عمليات التدوير والمرادم الهندسية، وأن وضوح الاختصاصات يسـاهم في تحسين سرعة اتخاذ القرار، ويعـزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ولفت السـيابي إلى أن البلديات ستستفيد من المعلومـات المتاحة في السـجل الوطني لإدارة النفايات الذي تشرف عليه هيئة البيئة، وذلك لدعم تنظيم عمليات الجمع والنقل، وتحسين مسـارات العمل، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تعزيز في الخدمة، وستساعد هذه البيانات في بناء قاعدة معلومات دقيقة تدعم عمليات الرقابة والإشراف.

وحول دور المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، أوضح أن العقود الحالية مع الشركة المشـغلة تسـتمر حتى ٢٠٢٩، ما يـحصر أعمال الجمع والنقـل ضمـن مسـؤوليات الشركـة القائمة، وسـيتم دراسـة فرص التعاون مع المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة في الأنشـطة المكملـة بعـد انتهاء المـدة التعاقدية وبمـا يتوافق مع متطلبات الخدمة.

وقال المهندس نـصير إن التحديات التي يمكن أن تواجههم تتمثل في مواءمة الأنظمة الرقابية للبلدية مع الأنظمة التشـغيلية للشركة، ورفع جاهزية الـكادر البلدي، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تسـاعد في الإشراف، إضافـة إلى تعزيز التنسـيق المسـتمر بين الأطـراف، مؤكـدا أن البلدية سـتعمل على مواجهة هذه التحديات عبر تطويـر أدوات الرقابة، وتكثيف الحملات التفتيشية، وتفعيل التقارير التشغيلية وأنظمة قياس الأداء لضمان تقديم خدمة عالية الجودة في المحافظة.

مـن جانبه، أكـد المهندس سـليمان بن حمد السنيدي، مدير عام بلدية الداخلية، أن الهدف الجوهري من عملية إعادة مسؤوليات الإشراف على جمـع ونقـل النفايـات إلى البلديات هو الارتقـاء بجودة الخدمـة وتعزيز ثقة المواطن في قـدرة البلدية على إدارة هذا الملف الحيوي بكفـاءة، مبينا أن بلديـة الداخلية ملتزمة بأن تكون عند مسـتوى هـذه الثقـة، وأن تعمل على تنفيـذ عمليات الجمـع والنقل في الوقت المناسـب وتحت مختلف الظروف، بما يضمن بيئة نظيفة وخالية من التشوهات البصرية.

وبيّن السـنيدي أن البلديـة تعمـل حالياً على تعزيـز جاهزيتهـا الإشرافيـة مـن خلال نقل المعرفـة مـن موظفي شركـة بيئـة، وتطوير الأنظمـة المعمول بها بما يتناسـب مع المرحلة القادمـة، لافتـا إلى أن المختـصين في دوائـر البلديـات يخضعـون لبرامـج تدريبية وورش عمل لضمان انسـيابية العمليات، في حين تتم متابعة أداء الشركات المشـغلة ميدانياً والتأكد مـن التزامها بالمعـايير التعاقدية، إذ تسـعى البلديـة إلى تنظيم القطاع وتـوفير الممكنات اللازمـة، كما أن هذا القطاع يمثل فرصة واعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في أعمال الصيانة أو الخدمات المساندة.

وشدّد السـنيدي على أهمية التنسيق المستمر مع هيئة تنظيم الخدمات وشركة «بيئة» وهيئة البيئة، إضافة إلى تشـجيع القطاع الخاص على دخـول مجال إعادة تدوير المخلفات، خصوصاً مخلفات البناء، بهدف تقليل الكميات المتجهة إلى المرادم وتعزيز مفهوم المدن النظيفة. وقال إن وجـود دوائـر بلديـة في كل ولاية يسـهّل وصـول المواطـن إلى الخدمة، ويعـزّز الرقابة المباشرة على أداء الشركات المشغلة، بما ينعكس في النهاية على رفع مستوى رضا المجتمع.

وفي سـياق الحديث حول اسـتعدادات بلدية مسـندم لاسـتلام مهام الإشراف على عمليات جمـع ونقـل النفايـات، صرّح المهندس ناصر بن حميد الحوسـني، مدير عام بلدية مسندم، بأن المحافظة بدأت منذ فترة الإعداد لاسـتلام مسـؤوليات الإشراف على قطـاع جمع ونقل النفايـات، في خطوة تواكـب الجهود الوطنية لإعادة تنظيم هذا القطاع.

وأوضـح أن الـفترة الماضيـة شـهدت تقييماً شـاملاً للاحتياجات الفنية والبشرية والمعدات المطلوبة، وذلك لـضمان جاهزية البلدية لبدء الإشراف فعلياً اعتباراً مـن يناير ٢٠٢٦، عقب توقيع الاتفاقية مع الشركـة العمانية القابضة للخدمات البيئية «بيئـة»، موضحا أن الفترات الانتقالية في أي قطاع تعد «مرحلة حساسـة» تتطلب أعلى درجات الحيطة، مشـدداً على أن الهدف الأساس هو ألا يشعر المواطن بأي تأثير على مستوى الخدمة، مضيفاً أن البلدية تتوقع ظهور بعض الملاحظات خلال هذه المرحلة، إلا أن الجهود تتركـز على الحدّ منها قدر الإمكان، وتقديـم خدمة مسـتقرة وفعّالة منـذ اليوم الأول.

وقـال إن البلدية لن تبـدأ من نقطة صفر، بل سـتعمل ضمن منظومـة إشراف قائمة بالفعل تعتمـد على الأطـر التعاقديـة والتنظيميـة المعمول بها حالياً، وهو ما يوفر أساسـاً واضحاً لضبط جودة التنفيـذ ومراقبة سير العمليات، مبينا أن الرقابة الميدانية تمثل محوراً رئيسياً في هذه المنظومة، إلى جانب الأنظمة الإلكترونية المسـاندة مثل خطوط ومراكـز الاتصال التي تسـهّل تلقـي الملاحظـات والتعامـل معهـا بكفـاءة، وأن جميـع الكـوادر في المحافظـة مسـتعدة للقيـام بعمليات التقييـم والرقابة والالتـزام بالاشتراطـات الصحيـة والبيئية، بما يضمـن تعزيز جـودة الخدمـة خلال المرحلة الانتقاليـة وما بعدها. وأوضـح أن الأولوية في المرحلة الأولى ستكون الحفاظ على استمرارية الخدمة دون أي تأثير على المستفيدين، على أن يجري لاحقاً الانتقـال إلى تحسين جودة الأداء وتجويد الخدمة استناداً إلى البيانات التشغيلية والملاحظات الميدانية التي يتم رصدها بشـكل مستمر، مضيفا أن مهام إعادة التدوير وإدارة المرادم تبقى تحت مسـؤولية شركـة «بيئة»، وأن هـذا الفصل في الأدوار سـيتيح تركيزاً أكبر للبلديـات على عمليات الجمـع والنقل، فيما تتفـرغ «بيئة» لتطوير عمليـات التدوير، وأن هذا التكامـل بين الأدوار «خطوة سـتنعكس إيجاباً على كفـاءة منظومـة التدوير وجودة الخدمة في مجملها».

السيابي: البلديات تتولى الإشراف «وبيئة» تواصل النقل والتدوير

السنيدي: نسعى لتعزيز ثقة المواطن والارتقاء بملف نقل القمامة

الحوسني: الفترات الانتقالية في أي قطاع تعد «مرحلة حساسة» وتتطلب أعلى درجات الحيطة

نصير السيابي

سليمان السنيدي

ناصر الحوسني

اعتماد «خزائن البري» محطة رئيسية لتجميع وتوزيع الشحنات المجزأة

مسقط- العُمانية

وقّـع ميناء خزائـن البري الـذي تديره مجموعة أسياد بالشراكة مع القطاع الخاص اتفاقيـة استراتيجيـة مع شركـة «إس إس سي كونسوليديشـن» العالمية، إحدى أبرز الشركات المتخصصـة في خدمات الشـحن المُجزَّأ والنقل البحري غير المُشـغَّل للسفن، لتأسـيس مركـز متكامل لتجميـع وتوزيع الشـحنات المجزأة، في خطـوة تعزّز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي رائد.

وتهـدف الاتفاقيـة إلى اعتماد المسـتودع الجمـركي في ميناء خزائـن البري كمحطة رئيسـية لتفريغ وإعـادة توزيـع البضائع المجزأة داخـل سـلطنة عُمان، الأمر الذي يسـهم في تحقيـق مجموعة مـن العوائد الاستراتيجيـة، من بينها تسريـع إجراءات التخليـص الجمركي وتقليـل تكاليف النقل ورفـع كفاءة سلاسـل الإمـداد، إضافة إلى تمـكين الشركات المحليـة والإقليميـة من الوصـول إلى حلول لوجسـتية أكثر مرونة وسرعة.

وتعزّز هذه الخطوة مكانة سـلطنة عُمان كبوابـة تجاريـة تربط الأسـواق الإقليمية والدولية بما ينسـجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في تنويـع الاقتصـاد وتعزيـز تنافسية منظومة الإمداد للشركات الوطنية.

وسـتقوم «إس إس سي كونسوليديشـن» بتعزيز حركة البضائع داخل السوق المحلي عبر خطـوط مباشرة أسـبوعية تربط ميناء خزائـن البري مع كلٍّ مـن موانئ الإمارات وألمانيـا والولايات المتحدة وبلجيكا والهند؛ وهـو مـا يمنـح المسـتوردين والمصدّرين خيارات شـحن أكثر تنافسـية، ويوسّع من شبكة الربط التجاري عبر سلطنة عُمان.

كما تنص الاتفاقية على إدراج ميناء خزائن البري كوجهـة نهائيـة في بوالص الشـحن الخاصـة بالشركـة داخـل سـلطنة عُمان، ليصبـح الميناء جـزءًا من شـبكتها العالمية الواسعة، مما سيدعم حركة إعادة التصدير عبر سلطنة عُمان، وإيجاد فرص نمو جديدة للقطاع اللوجستي.

وسـتعتمد شركـة «إس إس سي كونسوليديشـن» في تنفيـذ عملياتهـا الجديـدة على منظومـة الخدمـات اللوجسـتية المتكاملـة التـي توفرهـا مجموعـة أسـياد عبر شـبكتها العالمية، والتـي تشـمل حلـول النقـل والمناولة والتخزين وإدارة سلاسل الإمداد. وتعكس هـذه الشراكـة تأكيـدًا لثقـة الشركة في أسـياد كمزوّد عالمي للحلول اللوجستية المتكاملة، مما يتيـح لها الوصول السريع والموثوق إلى الأسـواق الإقليمية والعالمية من خلال البنية الأساسية الحديثة للميناء وارتباطه المباشر بالموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية في سلطنة عُمان.

وتُعـد هـذه الشراكـة إضافـة نوعية إلى المنظومة اللوجسـتية في سـلطنة عُمان، إذ تعكس جودة خدمـات ميناء خزائن البري ومرافقـه ذات المواصفات العالمية، وقدرته على توفير قاعدة متكاملة لدعم نمو التجارة والخدمات اللوجستية المتخصصة.

وأكد الجانبان أن هذه الاتفاقية تمثل قيمة اقتصاديـة مهمـة للقطاع اللوجسـتي في سـلطنة عُمان، لما توفره من حلول مبتكرة ومرنـة تسـهم في رفع تنافسـية السـوق المحلي، واستقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية الباحثة عن وجهات لوجستية آمنة وفعّالة في المنطقة.

وأوضـح الخطاب بن سـالم المعنـي نائب الرئيس للشـؤون التجاريـة بشركة موانئ أسـياد والمناطق الحـرة، أن هذه الاتفاقية تـأتي لتؤكـد التـزام الشركـة في مجموعة أسياد بتعزيز مكانة سـلطنة عُمان كمركز لوجسـتي عالمـي، من خلال تـوفير حلول مبتكرة تدعم كفاءة سلاسـل الإمداد وتمنح الشركات المحليـة والإقليميـة خيارات أكثر مرونة وتنافسية.

توطين 7 مشروعات في «نزوى الصناعية» باستثمارات 12 مليون ريال

نزوى- العُمانية

اسـتقبلت مدينة نـزوى الصناعيـة، التابعة للمؤسسـة العامـة للمناطـق الصناعيـة «مدائن»، ١٠ طلبات للاستثمار خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، تم توطين ٧ مشروعات منهـا بـإجمالي حجـم اسـتثمارات يصل إلى ١٢ مليـون ريـال عُماني على أن تقـام هذه المشروعات على مسـاحة تتجاوز الـ ٩٢ ألف متر مربع.

وارتفـع عدد المشروعـات الموطنـة حاليًّا في مدينـة نـزوى الصناعيـة إلى ١٩٠ مشروعًـا بـإجمالي حجم اسـتثمارات يتجـاوز الـ ٥١٤ مليـون ريـال عُماني، بيـنما يعمـل في هذه المشروعـات أكثر مـن ٦١٠٠ عامـل بنسـبة تعـمين تتجاوز الـ ٤٥ بالمائـة، في حين تبلغ المسـاحة الإجماليـة للمدينـة الصناعية ٧,٢ مليون متر مربع.

وقال المهندس إسحاق بن إبراهيم الخروصي، القائـم بـأعمال مديـر عـام مدينـة نزوى الصناعية، إن مدائـن تواصل تنفيذ عدد من المشروعـات الحيويـة في المدينـة الصناعية، حيـث إن نسـبة الإنجـاز في مشروع مجمع مدائن الريادي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة تتجـاوز الـ ٨٠ بالمائة بنهايـة النصف الأول من عـام ٢٠٢٥م، ويقـام المشروع في المدينة الصناعية بتكلفة تبلغ ١,٢ مليون ريال عُماني، ويشـمل إنشاء ١٠ ورش للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن مدائن انتهت من طرح مناقصة الدراسـات الاستشـارية لمشروع المنطقـة السـكنية، وطـرح مناقصـة أعمال الصيانـة العامـة للمرافق، كما تـم الانتهاء من أعمال إعـداد المخطـط العـام للمرحلة الخامسـة بمساحة ٤ ملايين متر مربع.

وأوضح أن المدينة الصناعية تسـتعد لافتتاح عدد مـن المصانـع في مجال اللـوازم الطبية والغذائيـة والنفـط والغـاز والتشـكيلات الحديديـة مع التركيز الدائم على الاسـتدامة البيئيـة عبر زيـادة المسـطحات الـخضراء بالتعـاون مع هيئة البيئـة، وتحفيز الشركات على اسـتخدام الطاقـة الشمسـية لتقليـل استهلاك الكهرباء، وتوطين مشروعات مختصة في إعادة تدوير الألمنيوم والنحاس.

الثلاثاء.. تدشين مبادرة «تمكين» لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط- الرؤية

تدشـن غرفة تجارة وصناعة عُمان، الثلاثاء، مبادرة «تمكين»، وذلك بالمقر الرئيسي للغرفة بمحافظـة مسـقط، وبالتعاون مـع وحدة متابعة تنفيذ رؤيـة «عمان ٢٠٤٠»، وهيئة المشـاريع والمناقصـات والمحتـوى المحلي، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحضور سعادة الشـيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة، وسعادة المهندس بدر بن سـالم المعمري رئيس هيئة المشـاريع والمناقصـات والمحتـوى المحلي، وعدد من أصحاب وصاحبات الأعمال.

وتعد مبادرة «تمكين» إحدى أبرز المبادرات المنبثقة عن التوجهـات الاستراتيجية لغرفة تجـارة وصناعـة عمان، والتـي تركـز على ٣ مرتكـزات أساسـية، وهي تحسـين بيئة الأعمال، وتوسـيع قاعة التنويع الاقتصادي، والشراكة في تنمية المحافظات اقتصاديا.

وتسعى المبادرة إلى تنفيذ برنامجين تدريبيين خلال عامـي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ في مختلـف محافظـات سـلطنة عمان، بهـدف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها للاسـتفادة من نسبة ١٠٪ المخصصة لها من المشتريات والمناقصات الحكومية.

وأكد سـعادة الشـيخ فيصل بـن عبدالله الـرواس رئيس مجلـس إدارة غرفـة تجارة وصناعـة عُمان، أن تـدشين هـذه المبادرة يجسـد حـرص الغرفـة على دعـم وتمكين القطـاع الخـاص، وفي مقدمته المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية للاقتصـاد الوطنـي، مـشيرا إلى أن المرحلة المقبلة تسـتدعي جاهزية أكبر لهذا القطاع للمشـاركة بفعالية في المشـاريع الحكومية والخاصة.

وأوضح سـعادة الشـيخ أن الغرفـة تعمل على تمكين المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة مـن دخول سـوق المناقصـات والمشتريات بكفاءة، بمـا يعزز المحتوى المحلي ويوسـع فرص الأعمال أمام الشـباب، مؤكدا أن هذه المبـادرة تنسـجم مع دور الغرفـة في دعم تحقيق مسـتهدفات رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠» وتعزيـز التنويـع الاقتصـادي، خصوصا في القطاعـات الواعـدة ذات الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية.

نموذج مُبتكر لمشاريع متكاملة تعزّز جودة الحياة وتدعم النمو

بنك عُمان العربي يحتفل بتدشين «بوليفارد السمو» بالشراكة مع «الإسكان» و«الدهام» العقارية

مسقط- الرؤية

احتفل بنك عُمان العربي بتدشين مشروع «بوليفارد السموّ» بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وشركة الدهام العقارية، إضافة إلى توقيع اتفاقية تمويل المشروع، وذلك بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والضيوف المميزين. ويمثل هذا المشروع أكثر من مجرد تطوير عمراني؛ إذ يُعد نموذجًا مُبتكرًا لمشاريع متكاملة تعزّز جودة الحياة وتدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المحافظات.

وتُجسد هذه الشراكة التزام بنك عُمان العربي بدعم المشاريع الوطنية ذات الأثر المستدام، وإيمانه بأن التنمية الحضرية المتوازنة تعد ركيزة أساسية في مسار رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ يهدف المشروع إلى توفير بيئة معيشية عصرية، وخلق فرص استثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلى جانب تقديم مساحات مجتمعية نابضة بالحياة تلبي احتياجات السكان وتسهم في رفع جودة الحياة. ويمثل بوليفارد السموّ مشروعًا رائدًا بتصميمه الفريد ورؤيته المتكاملة؛ إذ يجمع بين التطوير الحضري المستدام ومتطلبات الحياة الحديثة، ويفتح آفاقًا جديدة للشراكات المستقبلية، ويعزّز جاذبية المحافظات للاستثمار، ويسهم في بناء منظومة عمرانية متوازنة ومتكاملة.

وقال سليمان الحارثي الرئيس التنفيذي لبنك عُمان العربي: «المشروع يعكس التزام البنك بالمساهمة الفاعلة في المشاريع الوطنية ذات القيمة المستدامة، وإن دعم المبادرات التي تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز جودة الحياة هو جزء أساسي من رسالتنا كمؤسسة مالية وطنية، ونفخر بأن نكون شريكًا في مشروع يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.» من جانبه، أكد المهندس منذر الحمّادي الرئيس التنفيذي لشركة الدهام العقارية، أهمية المشروع ودوره المستقبلي قائلًا: «يأتي بوليفارد السموّ ليقدم نموذجًا عصريًا للتنمية الحضرية يجمع بين التصميم المتكامل والبعد الاقتصادي والاجتماعي. رؤيتنا تتمثل في بناء وجهة حضرية تلبي احتياجات المجتمع، وتدعم الاستثمار، وتسهم في تعزيز المشهد العمراني في السلطنة. ونثمّن شراكتنا مع بنك عُمان العربي التي كان لها الدور الكبير في تحويل هذه الرؤية إلى واقع».

اتفاقية بين «الوطنية للتمويل» و«Divers Planet» لتعزيز امتلاك القوارب الصديقة للبيئة

مسقط- الرؤية

وقّعت الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل في سلطنة عُمان- اتفاقية استراتيجية معDivers Planet، الرائدة في توفير القوارب الصديقة للبيئة والتي تعمل بوقود مستخلص من زيوت الطهي المعاد تدويرها. وقع الاتفاقية كل من جندل بن هوبيس الجندل، رئيس التكنولوجيا المالية والتمويل التنموي في الوطنية للتمويل، ويحيى الهوتي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Divers Planet.

ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الحلول البحرية المستدامة وتمكين العملاء من الحصول على خيارات تمويل مرنة لامتلاك القوارب الصديقة للبيئة من Divers Planet، بما يعكس التزام الوطنية للتمويل بالتمويل المسؤول الداعم لانتقال سلطنة عُمان نحو مستقبل أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد، بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وقال طارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للوطنية للتمويل: «مع تزايد الوعي العالمي بالمسؤولية البيئية، تتزايد الحاجة إلى مساهمة المؤسسات في دعم مسار التنمية المستدامة. وفي الوطنية للتمويل، نعتبر الوعي البيئي مبدأً أساسيًا يُوجّه بناء القيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة والمجتمع، وتجسّد هذه الاتفاقية إيماننا بالشراكة مع الجهات التي تتوافق أهدافها ومنهجياتها مع التزامنا العميق بالاستدامة البيئية. ومن خلال التعاون مع مؤسسات مثل Divers Planet التي تعالج تحديات بيئية واقعية، نؤكد التزامنا بدعم حلول تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والممارسات المستدامة، وتعزيز بيئة وطنية مرنة وجاهزة للمستقبل.»

وستعمل الوطنية للتمويل على تمكين العملاء من الحصول على تمويل مناسب لامتلاك القوارب الصديقة للبيئة، بما يسهم في تعزيز اعتماد التقنيات البحرية القائمة على الوقود البديل، والحد من الأثر البيئي للعمليات البحرية، إذ يساعد هذا التعاون في نشر القوارب المستدامة، وتبنّي ممارسات الاقتصاد الدائري عبر تحويل النفايات إلى طاقة، وحماية النظم البيئية البحرية. ومن خلال دعمها لامتلاك القوارب الصديقة للبيئة، تؤكد الوطنية للتمويل التزامها بالحلول المستدامة التي تجمع بين الابتكار والمسؤولية البيئية.

ويُبرز هذا التعاون الاستراتيجي أولويات الاستدامة لدى الوطنية للتمويل، والتي تشمل التمويل المسؤول، ودعم التقنيات النظيفة، والمبادرات التي تعزز المرونة البيئية على المدى البعيد. ومن خلال بناء شراكات مع جهات توفر حلولاً بيئية عملية وفعّالة، تساهم الشركة في تعزيز بيئة تمكّن نماذج الأعمال المستدامة وتدعم الابتكار.

«ليڤا للتأمين» تتوج بجائزة «شركة التأمين للعام 2025»

مسقط- الرؤية

حصلت شركة ليڤا للتأمين، الرائدة في قطاع التأمين بالسلطنة، على جائزة «شركة التأمين للعام ٢٠٢٥» وذلك ضمن جوائز مجلة الأعمال الدولية، في إنجاز يعكس مكانتها الريادية والتزامها المتواصل بالتميز والابتكار ووضع العميل في صدارة أولوياتها، انسجامًا مع توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويأتي هذا التتويج خلال عام شهد خطوات استراتيجية ناجحة؛ حيث واصلت ليڤا للتأمين تعزيز عملياتها الأساسية، وتطوير قدراتها الرقمية، وترسيخ نهج يركز على خدمة العملاء، مما أسهم في رفع معايير القطاع داخل السلطنة وعلى مستوى المنطقة.

وتُجسِّد هذه الجائزة قوة الاستراتيجية التي تتبعها الشركة، وثباتها في تنفيذ خططها، إلى جانب الجهود الكبيرة التي يبذلها فريق العمل على جميع أصعدة الأعمال. كما تؤكد قدرة ليڤا للتأمين على تقديم حلول تأمينية موثوقة وشاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.

وأُقيم حفل توزيع الجوائز في السابع من ديسمبر بفندق أتلانتس- النخلة في دبي، بحضور نخبة من المستثمرين ورواد الأعمال وكبار التنفيذيين من مؤسسات عالمية رائدة. ويعكس هذا التكريم الحضور المتنامي لشركة ليڤا للتأمين إقليميًا والدور المتصاعد الذي تؤديه على الساحة الدولية. وأشادت لجنة التحكيم بالخدمات الاستثنائية التي تقدمها ليڤا للتأمين، وبمحفظة المنتجات الشاملة وتجربة العملاء المتميزة، إضافةً إلى مرونتها التشغيلية ووضوح نهجها الاستراتيجي، مما جعلها واحدة من أكثر شركات التأمين ثقة واستعدادًا للمستقبل في المنطقة.

وتُعد جوائز مجلة الأعمال الدولية من أبرز الجوائز العالمية التي تكرّم المؤسسات الرائدة ذات الرؤى الواضحة والالتزام المستمر بالتميز. وتتمتع المجلة بقاعدة قراء واسعة تتجاوز ٥٠٠٠٠ مشترك، تضم كبار المستثمرين، وصناع القرار، ومسؤولي الجهات الحكومية، مما يمنحها مكانة مرموقة في الأوساط المالية والاقتصادية الدولية. وقالت هناء الهنائية الرئيس التنفيذي لشركة ليڤا للتأمين: «يُعد فوزنا بلقب «شركة التأمين للعام» لحظة فخر كبيرة لنا جميعًا. فهذه الجائزة تعكس الجهد المتواصل الذي يبذله فريق العمل، والثقة الغالية التي يضعها عملاؤنا في خدماتنا كل يوم.» وأضافت: «ندرك في ليڤا للتأمين أن كل وثيقة نحمل مسؤوليتها تمثل راحة بال لشخص أو عائلة أو مؤسسة. وهذا الإحساس بالمسؤولية هو ما يدفعنا للابتكار وتطوير خدماتنا باستمرار. يشرفنا هذا التكريم، ويمنحنا دافعًا أكبر للاستمرار في حماية ما يهم عملاءنا وضمان وجودنا إلى جانبهم في كل لحظة مهمة». وبينما تحتفي ليڤا للتأمين بهذا الإنجاز المتميز، تواصل العمل وفق رؤية واضحة لتقديم حلول تأمينية موثوقة وشاملة، بمستوى من الجودة يعكس التزامها بخدمة عملائها في جميع أنحاء السلطنة.

«مُزن» تطلق عروضًا للتمويل السكني والشخصي

مسقط- الرؤية

أطلقت مزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العُماني عروضا حصرية للتمويل السكني والشخصي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمعدلات ربح تنافسية وخيارات سداد مرنة تستمر لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ حيث يستهدف العرض العملاء الجدد والحاليين في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وقالت سليمة بنت عبيد المرزوقية مساعدة المدير العام ورئيسة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الوطني العُماني: «نؤمن في مزن للصيرفة الإسلامية، بأن احتياجات عملائنا المالية تتغير باستمرار، حيث نلتزم من جانبنا بتقديم حلول متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقدم قيمة مضافة لهم وتلبي متطلباتهم، كما نسعى إلى تمكين العملاء من الاستثمار في مستقبلهم التعليمي، وتأمين المتطلبات الحياتية، وشراء أو تطوير منازلهم، أو إعادة هيكلة التزاماتهم بما يتماشى مع خططهم المالية طويلة الأجل ومبادئهم وذلك من خلال عروض التمويل السكني والشخصي التي تتميز بمعدلات ربح جذابة ومرونة في الشروط».

ويُتيح التمويل السكني للعملاء الاستفادة من فترات سداد أطول، وإجراءات سريعة، ومعدلات ربح تنافسية، ويشمل العرض الموظفين العمانيين، والعاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب الأعمال التجارية، كما يوفر مزايا إضافية مثل التمويل المشترك مع الأقارب من الدرجة الأولى، وخيار التأمين التكافلي على الحياة والممتلكات بأسعار ميسرة، حيث تدعم مزن للصيرفة الإسلامية العملاء الراغبين في شراء منزل جديد أو تحويل تمويلهم السكني التقليدي إلى تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع قيمهم.

وتُقدِّم مزن للصيرفة الإسلامية عروض التمويل الشخصي محدودة المدة، وتشمل مجموعة من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل تمويل السيارات، وتمويل التعليم، وتمويل السلع الاستهلاكية، وتحويل التمويل الشخصي بنظام المشاركة المتناقصة، إذ تتميز هذه الحلول بمعدلات ربح تنافسية وشروط سداد مرنة، كما يمكن للعملاء الاستفادة من إجراءات سلسة مع إمكانية توحيد احتياجاتهم التمويلية عبر مزن للصيرفة الإسلامية لتسهيل إدارة التزاماتهم المالية. وتُشجِّع مزن للصيرفة الإسلامية الأفراد على تحويل رواتبهم إلى حساباتهم لدى مزن للصيرفة الإسلامية للاستفادة الكاملة من مزايا هذه العروض. وتهدف هذه المبادرة إلى مساندة العملاء في التخطيط المالي الفعّال وتعزيز الوعي بالمنتجات والخدمات المتنوعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها مزن للصيرفة الإسلامية.

البنك الأهلي يستعرض مبادرات المسؤولية الاجتماعية والابتكار المجتمعي

مسقط- الرؤية

استضاف البنك الأهلي اللقاء الإعلامي السنوي في نسخته الثانية في المبنى الرئيسي بالوطية، بحضور مجموعة من الإعلاميين والصحفيين من مختلف وسائل الإعلام في سلطنة عُمان، إذ شكّل اللقاء منصة استثنائية تؤكد التزام البنك بدوره الاجتماعي، وتبرز الإعلام كشريك فاعل يسهم في خدمة المجتمع ودفع مبادراته الإيجابية نحو تأثير ملموس ومستدام.

وألقت جمانة الهاشمية، مساعد المدير العام ورئيسة قسم التسويق والتواصل المؤسسي، كلمة رحبت فيها بالحضور، معبرة عن اعتزاز البنك بالشراكة المستمرة مع الإعلام باعتباره عمادًا أساسيًا في نقل رسائل البنك ومبادراته المجتمعية إلى الجمهور.

وأكدت الهاشمية أن الإعلام ليس مجرد ناقل للمعلومات، بل شريك استراتيجي يساهم في صياغة التجربة المصرفية بصورة حيّة وشفافة، ويعزز من أثر المبادرات المجتمعية على حياة الأفراد والمجتمع بأسره، مسلطة الضوء على الدور المحوري للإعلام في دعم الابتكار وتشجيع المشاريع التي ترتكز على الثقة والمسؤولية المشتركة في بناء مجتمع مزدهر ومستدام.

وتضمن اللقاء عرضًا بعنوان «كيف يصنع مشروع واحد اقتصادًا إبداعيًا كاملًا» قدمه محمد بن حمود الجابري، الرئيس التنفيذي لشركة زمكان، حيث استعرض أهمية المشاريع الريادية في تحفيز الابتكار وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، بما يسهم في خلق فرص جديدة ويعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار الحوار المفتوح، أقيمت جلسة نقاشية تحت عنوان «أثر الإعلام في تعزيز المسؤولية الاجتماعية»، شارك فيها المكرمة سناء بنت عبدالرحمن الخنجرية، رئيسة مجلس إدارة جمعية الرحمة للأمومة والطفولة، وخالد الرواحي، مدير معهد عمر بن الخطاب للمكفوفين، والإعلامي سالم بن محمد العمري، مدير عام إذاعة الوصال، ومحمد بن حمود الجابري، الرئيس التنفيذي لشركة زمكان، وخالد العوض، المدير التنفيذي للتسويق في شركة مباشر.

وناقشت الجلسة النقاشية مختلف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام والمؤسسات المصرفية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدةً أهمية الدور المحوري للإعلام في دعم المبادرات المجتمعية وترسيخ مبدأ الشراكة المستدامة، حيث يسهم هذا التكامل في تحسين ظروف الفئات المستهدفة، والارتقاء بمستوى رفاهية المجتمع ككل.

وسلّطت الجلسة الضوء على عدد من المبادرات الإعلامية الهادفة إلى مساندة شرائح مختلفة من المجتمع، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال إبراز قصصهم وتحدياتهم واحتياجاتهم، بما يعزز وعي المجتمع تجاه هذه الفئة ويشجع على إدماجها ودعمها بشكل أكبر.

وفي نسخته الثانية، جاء اللقاء الإعلامي السنوي للبنك الأهلي نتيجة حرصه المتواصل على خدمة المجتمع وتعزيز مسؤوليته المجتمعية، ليصبح حدثًا متميزًا يجمع بين الرؤية الاستراتيجية والإبداع المجتمعي، ويؤكد ريادته في دعم المبادرات الاجتماعية وتمكين الإعلام ليكون شريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع. واستعرض البنك خلال اللقاء مبادراته المتنوعة التي شملت دعم الأسر المعسرة، وتعزيز التعليم الدامج للطلاب المكفوفين، وتمكين المرأة، ورعاية الأسر ذات الدخل المحدود والأيتام، إلى جانب مساهماته في المبادرات الرمضانية ومبادرة العودة إلى المدارس، مجسدة بذلك رؤيته في أن يكون شريكًا فعّالًا في بناء مجتمع مزدهر، حيث يلتقي العطاء بالمسؤولية الاجتماعية لخدمة كافة فئات المجتمع.

الكلباني لـ«الرؤية»: عُمان قادرة على المنافسة الدولية في صناعة «أشباه الموصلات».. وتأهيل الكفاءات الوطنية ضروري لقيادة الابتكار والإنتاج

الرؤية- سارة العبرية

أكد سعيد بن محمد الكلباني، باحث ومدرب في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، أن صناعة أشباه الموصلات تمثل اليوم إحدى أهم الفرص الاقتصادية الواعدة للسلطنة؛ نظرًا لحجمها العالمي المتنامي، مُعتبرا أن دخول سلطنة عُمان هذا المجال يمنحها موردًا اقتصاديًا جديدًا عالي القيمة، ويفتح الباب أمام وظائف نوعية للشباب، ويعزز توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو اقتصاد متنوع ورقمي قائم على المعرفة.

وأوضح في -تصريحات لـ«الرؤية»- أن صناعة أشباه الموصلات تجاوزت مبيعاتها ٦٣٠ مليار دولار (٢٤٢,٢ مليار ريال عُماني) في العام ٢٠٢٤ مع توقعات قوية بتجاوز التريليون دولار خلال السنوات العشرة القادمة، وهذا نتيجة للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة ومتطلباتها، مبينا: «في الحقيقة أننا أمام أرقام تعادل وتتجاوز اقتصاد دول، والحصول على حصة من السلسلة العالمية المتنافسة في مجال أشباه الموصلات حتماً سوف ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي للسلطنة وتخفيف الاعتماد على المنتجات النفطية إلى مجال جديد واعد، علاوة على خلق فرص عمل نوعية تساهم في تخفيض أعداد الباحثين عن عمل».

وأشار إلى أن إدراك عُمان لأهمية أشباه الموصلات وإعداد البنية لها يوجهها إلى العمل عليه كخيار استراتيجي، فبعد استضافة مسقط النسخة الأولى من القمة التنفيذية الدولية لأشباه الموصلات عام ٢٠٢٣، انتقلت إلى جولات من التفاهمات الدولية والتي أفرزت توقيع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات مذكرة تفاهم مع شركة AONH Private Holdings لتطوير شرائح متقدمة للذكاء الاصطناعي في المنطقة الحرة بصلالة.

وأكد الكلباني أن السلطنة ليست بعيدة عن التنافس العالمي في هذا المجال فهي أدركت قيمته وأهميته وخاصة أنها متوافقة مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية في بنيتها إلى إيجاد اقتصاد متنوع يستند على المعرفة والتقنية والابتكار، إذ إنها تجد في التحول الرقمي والصناعة الرقمية محركات رئيسة للنمو الاقتصادي المستقبلي الذي حتماً سيكون بعيداً عن المنتجات النفطية، مضيفا أن المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة باتت محركات رئيسية لجذب الاستثمارات والمشاريع المتنوعة، كما أن التشريعات المنظمة للاستثمار أصبحت مطمئنة للمستثمرين، إلى جانب التسهيلات والحوافز المقدمة لهم.

سعيد بن محمد الكلباني

وأضاف: «من جانب أخر، يمكن اعتبار البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار وذلك لما يحرص عليه من تقديم بنية تحتية رقمية متطورة، والارتقاء بالخدمات الحكومية إلى أن تصبح ذكية، وفتح المجال أمام القطاعات الناشئة مع تسهيل نموها، وهذا يظهر في حزم الحوافز التي تقدمها الحكومة في المناطق الحرة».

ويرى الكلباني أن سلطنة عُمان تتعامل مع هذا القطاع بواقعية كبيرة، لأنه من الأساسيات اللازمة للانطلاق في مجال صناعة أشباه الموصلات، إذ شهدت السنوات الماضية نضوجا على مستوى البنية الأساسية اللوجستية والرقمية، وأن الوقت يتطلب العمل على إنشاء مراكز الأبحاث الصناعية ومراكز التجميع والابتكار.

وفي جانب الفرص التي يمكن أن توفرها صناعة أشباه الموصلات للشباب العُماني، يؤكد الكلباني أن هذا القطاع يمثل فرصة مزدوجة المنفعة للشباب العماني، وذلك لأنه يفتح مجال لوظائف ذات قيمة عالية، كما أن امتلاك مهاراتها يفتح المجال واسعاً نحو إنشاء الكثير من الأعمال الموازية، إذ إنه يتيح فرص للتعلم واستقاء المعرفة من المراكز العالمية المتخصصة في مثل هذه الصناعات.

ولفت الكلباني إلى أن السلطنة تعمل في هذا المجال بواقعية كبيرة، ويظهر ذلك من خلال استحواذ جهاز الاستثمار العماني على حصة في شركة GSME الأمريكية العاملة في تصميم أشباه الموصلات والخدمات المرتبطة بها، حيث بدأ تفعيل هذا الاستحواذ بمشروع مختبر لتصميم رقائق وتطوير كوادر عمانية بدأت بتدريب ٩٠ مهندسا، ولم تتأخر كثيراً ثمار هذا الاستحواذ ففي عام ٢٠٢٣ تم تصميم أول رقاقتين عمانيتين وهما Oman-١ - Oman-٢ واللتان أرسلتا للاختبار في شركات عالمية متخصصة.

وذكر سعيد الكلباني أن سلطنة عُمان وقعت مذكرة تعاون مع الشركة الهندية Kaynes Semicon لإنشاء مركز لتصميم الدوائر المتكاملة مع البدء بتأهيل حوالي ٨٠ مهندسا عمانيا في مجالات أشباه الموصلات لمدة ١٢ شهرًا، كما أن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات قد تستعين بمستشارين من أجل إيجاد بيئة حقيقية مؤهلة لتشغيل هذا القطاع في السلطنة في مراحله الأولى والتي سوف تعمل لاحقاً بكوادر وطنية.

وقال الكلباني إن صناعة الرقائق والخدمات المرتبطة بها تقدم الدعم والمساهمة المباشرة لرؤية «عمان ٢٠٤٠» من خلال إدخال السلطنة في سلاسل القيمة العالمية؛ وذلك بالتصميم والتجميع والاختبار، وهذا يعني مصدر إيرادات جديد ونوعي يقلل الاعتماد على الإيرادات النفطية وهو ما يصب في محور الاقتصاد المتنوع، مبينا: «حزم المشاريع المرتبطة بقطاع أشباه الموصلات والشراكات والتعاونات مع الشركات العالمية وما يفرز عنها من إنتاج وكوادر بشرية مؤهلة وذات خبرة في القطاع جميعها تساهم في تعزيز مستهدفات الرؤية من الاقتصاد المعرفي المساهم في الناتج المحلي، والنهوض بالكفاءات الوطنية في مجال نادر وذو طلب عالمي، كما أن الاستثمار في قطاع أشباه الموصلات ليس مشروع صناعي يراد منه مستهدف مالي فقط، إنما منظومة متكاملة وذات تأثير متنوع يدفع نحو تحقيق «رؤية ٢٠٤٠» في محاورها الرئيسية المترامية بين التنويع والابتكار وبناء الإنسان شريطة أن يتم إدارة هذه المنظومة بذات الواقعية ودون المجازفة والتسرع في الانتقال بين التمكين والتوطين».

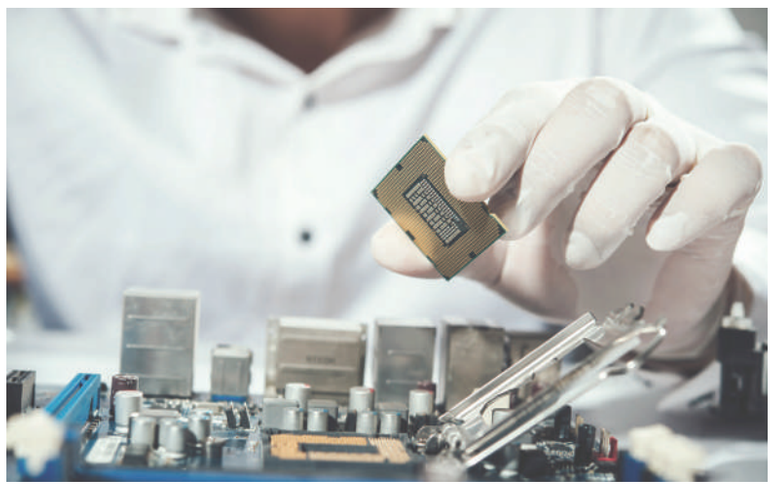

وحول التحديات، ذكر الكلباني: «الاستثمار في هذا القطاع يعني الاستعداد لضخ المليارات من الدولارات؛ وذلك لأن إنشاء المصانع وتشغيلها يتطلب الكثير من الأموال، والتي اعتقد بأن السلطنة في وضعها الحالي لن تستطيع بمفردها الإنشاء والتشغيل وخاصة إذا كانت تستهدف الدخول في سلسلة القيمة العالمية، مما يعني أن عليها الدخول في تحالفات دولية وشراكات متعددة تتجاوز الثنائية، وهذا بدوره يشكل تحدي آخر يطل من باب التنافسية العالمية مع دول لها ثقلها كأمريكا وكوريا والهند ودول المنطقة بقيادة السعودية والإمارات التي تفرض على السلطنة إقناع الشركات العالمية بأن تستثمر في دولة صاعدة على الخارطة العالمية في مجال تنافسي وشديد الحساسية والتكلفة».

وأوضح الكلباني: «الجهات المسؤولة عن ملف هذه الصناعة تعي جيداً المهارات التي يتطلبها والتي لا تملكها السلطنة حالياً لمواجهة المستقبل، وهذا بدوره يعني بأننا أمام تحدي كبير يعود بنا إلى متطلبات سوق العمل والتوجهات وما يفرضه ذلك ضرورة إعادة هندسة برامج الجامعات من حيث المحتوى والمهارات والزمن لتضم مسارات واضحة في تصميم الدوائر المتكاملة وعلوم المواد وتقنيات التصنيع النانوي يكتسبها المتعلمين نظرياً وأدائياً وفي فترة زمنية معقولة تواكب التسارع التكنولوجي العالمي».

وأضاف «أما التحدي الكبير والذي بدأ يواجه كثير من الدول وربما يكون لاحقاً ميزة تنافسية لمن لا يواجه ذات التحدي، هو توفير الطاقة والماء اللازمان لتشغيل مصانع الرقائق، وعمان بالمشاريع الخضراء وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر ربما تمتلك الميزة التنافسية التي نتحدث عنها، ولكن الأمر يتطلب الكثير من الضبط عل مستوى الإدارة والإمداد والوفاء بمعايير السلامة والاستدامة، وجميع ذلك يعتبر مركز الحسم الجاذب للاستثمار والصناعة». وحول مسارات الاكتفاء بالتصميم والتجميع فقط أو الاتجاه للتصنيع المحلي، يؤكد الكلباني: «مستقبل السلطنة يأتي من طريق الواقعية والعمل المتوازن والمتوازي بين التمكين والتوطين ويكون ذلك على مراحل ثلاث، وهي: الأولى: مرحلة التمكين والتي تتمثل في بناء العقول الوطنية بإنشاء مراكز التدريب وبرامج للابتعاث المستهدف والمخطط له قبل وأثناء وبعد، وبالتوازي في ذات المرحلة العمل على تصميم الرقائق والدوائر المتكاملة وليس التصنيع المتقدم، والثانية: مرحلة التمكين الصناعي المتوسط والذي يكون بجذب الاستثمار المتقدم والذي يستهدف التجميع والاختبار والتغليف بالاستفادة من مستفيدة من الموانئ والمناطق الحرة الموزعة بين صحار والدقم وصلالة، كما أنه في هذه المرحلة ينبغي دمج الكوادر الوطنية في السلسلة والتي تعد الجسر الناقل بين المعرفة والتطبيق وبداية الإنتاج، إضافة إلى مرحلة التوطين والتموضع العالمي من خلال الانتقال من التصميم إلى التصنيع الثقيل والمخصص وبكوادر وطنية ووفق المقومات التي تدعم هذا التوجه ومن أهمها الطاقة والماء، وهذه المرحلة لها خصوصيتها من حيث الشراكات والإنتاج والتي يجب التعبير عنها بوضوح بأنها لا تسعى لمنافسة عمالقة القطاع وإنما تعمل على سد الثغرات العالمية والفجوات في المواد ضمن أجزاء محددة ومعينة من هذه السلسلة. وأكد الكلباني أن مستقبل السلطنة في هذا المجال واعد ولكن يتطلب الكثير من التخطيط وكفاءات تقود الابتكار والإنتاج، على أن تبدأ دون فكرة منافسة تايوان وكوريا وإنما تعمل وفق ما تحتاجه السلسلة العالمية من هذا القطاع انطلاقا من التصميم والاختبار والتغليف دون إهمال فكرة التصنيع الثقيل المخصص عندما تنضج البيئة والموارد.

630 مليار ريال إجمالي مبيعات أشباه الموصلات عالمياً في 2024

عُمان قادرة على المنافسة العالمية في صناعة أشباه الموصلات

تطوير البنية اللوجستية والرقمية يُعزز جهود هذه الصناعة المتطورة

إنشاء مراكز أبحاث صناعية ومراكز للتجميع والابتكار من الخطوات الضرورية

صناعة أشباه الموصلات فرصة لخلق وظائف ذات قيمة عالية

يجب اتخاذ خطوات فعلية بتدريب الكوادر العمانية

نحتاج إلى برامج جامعية معنية بهذه الصناعة الواعدة وتدريب الكوادر العمانية

«تنمية نفط عُمان» تكرّم الفائزين بجوائز «شركاء الصحة والسلامة والبيئة»

مسقط- الرؤية

أعلنت شركة تنمية نفط عُمان الفائزين في النسخة الثانية من جوائز شركاء الصحة والسلامة والبيئة المخصصة لشركاتها المتعاقدة، وذلك تقديرًا لجهود هذه الشركات المتميزة ومبادراتها الريادية في رفع معايير الصحة والسلامة والبيئة ضمن عملياتها المختلفة.

وشهد الحفل استعراض أفضل المبادرات المقدمة ضمن خمس فئات رئيسية هي: السلامة على الطريق، والصحة والسلامة الشخصية، والبيئة والاستدامة، وسلامة العمليات وموثوقيتها، والتميز الرقمي في الصحة والسلامة والبيئة. وتهدف هذه الجوائز إلى ترسيخ ثقافة إيجابية للسلامة وتعزيز بيئة عمل آمنة، إلى جانب تشجيع تبادل أفضل الممارسات لضمان التحسين المستمر في هذا المجال الحيوي.

وأقيم الحفل بحضور مساهمي الشركة وأكثر من ٥٠ رئيساً تنفيذياً من الشركات المتعاقدة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

وفي فئة السلامة على الطريق، فازت كل من: شركة سيح السرية للهندسة، وشركة أمل لخدمات النفط، وشركة المجموعة العمانية الدولية. وفي فئة الصحة والسلامة الشخصية، فازت شركة البركة للخدمات النفطية، وشركة الحديثة للطاقة، والشركة الخليجية للطاقة. وفي فئة البيئة والاستدامة، فازت شركة مقشن لخدمات النفط والغاز، وشركة ويذرفورد لأدوات النفط في الشرق الأوسط- عُمان، وشركة مقاولي الحفر البحري والبري.

أما في فئة سلامة العمليات وموثوقيتها، فقد فازت شركة أبراج لخدمات الطاقة، وشركة الصناعات العربية للمشاريع، وشركة إس إل بي (SLB). وفي فئة التميز الرقمي في الصحة والسلامة والبيئة، فازت مجموعة التسنيم، وشركة المدينة للخدمات اللوجستية، وشركة الخدمات الخاصة لحقول النفط.

وشمل الحفل تقديم جوائز تقدير خاصة لعدد من خبراء ومختصي الصحة والسلامة والبيئة الذين قدّموا نماذج متميزة في القيادة والالتزام وأسهموا في دعم رحلة التحوّل في هذا المجال داخل شركة تنمية نفط عُمان.

وخلال كلمته في الحفل، قال المهندس سلمان بن خميس الميمني مدير مديرية الصحة والسلامة والبيئة بشركة تنمية نفط عُمان: «تُجدِّد شركة تنمية نفط عُمان اليوم التزامها بمنظومة الصحة والسلامة والبيئة عبر إطلاق النسخة الثانية من جوائز الشراكة، وهي ليست مناسبة احتفالية فحسب، بل محطة للتأمل فيما تحقق من تعاون، ولتكريم شركاء أسهموا في رفع معايير الأداء وترسيخ ثقافة التميّز».

وخلال الحفل، أعرب المهندس سلمان عن تقديره للحضور، وأشاد بروح العمل المشترك، مؤكداً أن الإنجازات المتحققة جاءت ثمرة لشراكات فاعلة وجهود متكاملة. كما استعرض نماذج بارزة للتعاون الذي أسهم في تحسين الأداء وتعزيز السلامة. واختتم كلمته بالتأكيد على المسؤولية المشتركة لحماية الأرواح وصون البيئة وترسيخ معايير الاستدامة، قائلاً إن تعزيز أداء السلامة لن يتحقق دون الأيادي المتكاتفة والإرادة المشتركة.

ضمن شراكة بين «الزبير» و«ايشر»

تدشين جيل جديد من شاحنات «ايشر برو ليج»

مسقط- الرؤية

أطلقت الشركة الدولية للمعدات الثقيلة «IHE»- إحدى الشركات الرائدة في مجال المعدات الثقيلة والتنقل والخدمات اللوجستية وحلول البناء التابعة لمؤسسة الزبير- وبالشراكة مع شركة ايشر للشاحنات والحافلات، مجموعة النخبة «برو ليج» من الشاحنات والحافلات بمعايير عالمية في السوق العُماني.

ويسلّط هذا الإطلاق الضوء على الشراكة المتينة وطويلة الأمد بين ايشر والشركة الدولية للمعدات الثقيلة، حيث تعمل الشركتان بشكل وثيق في مجالات التخطيط والاستثمار والتنفيذ، بهدف تقديم أحدث حلول النقل التجاري المتطورة وتلبية احتياجات السوق العُماني.

وبفضل تقنياتها المتطورة، تقدّم مجموعة ايشر برو ليج أداءً استثنائيًا، وتوفّر جاهزية تشغيل رائدة في القطاع، إضافة إلى مزايا متطوّرة من الجيل الجديد صُمِّمت بعناية لتلبية احتياجات العملاء في سلطنة عُمان.

وقال سهراب حسنَين، المدير العام للشركة الدولية للمعدات الثقيلة: «نحرص باستمرار على تقديم تقنيات تُمكّن الشركات، وتحسّن الكفاءة، وترتقي بالأداء. ومن خلال شراكتنا الاستراتيجية مع شركة ايشر للشاحنات والحافلات، نثق بأن هذه المنتجات الجديدة ستضع معايير أعلى من حيث الاعتمادية والسلامة والإنتاجية لعملائنا».

وأوضح أمان أرورا، نائب الرئيس الأول للأعمال الدولية في شركة VE Commercial Vehicles: «يمثّل إطلاق سلسلة شاحنات وحافلات ايشر برو في السلطنة خطوة مهمة لتعزيز شراكتنا مع الشركة الدولية للمعدات الثقيلة ودعم رؤية السلطنة نحو منظومة نقل أكثر كفاءة وتطورًا، فشاحناتنا وحافلاتنا من الجيل الجديد مزوّدة بخصائص ذكية مثل التوجيه لاستهلاك الوقود M Booster+ وميزة التحكم الذاتي بالسرعة لتعزيز كفاءة استهلاك الوقود، بالإضافة إلى مزايا من شأنها رفع إنتاجية قائد الشاحنة مثل أزرار التحكم المدمجة في المقود ونظام المعلومات الذكي للسائق (IDIS) وشاشة المعلومات والترفيه اللمسية، وقد صُمّمت هذه المركبات لتوفير الراحة والسلامة والموثوقية، مع جاهزية تشغيل عالية، وفترات صيانة ممتدة، وتكاليف تشغيل مُحسّنة. ومن خلال تقليل استهلاك الوقود ورفع إنتاجية السائق، تسعى شركة ايشر إلى مساعدة مشغلي الأساطيل في السلطنة على تحقيق ربحية أقوى، ودعم مسيرة التقدّم في السوق المحلي.»

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

سيف الهادي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو أنكم تتوكّلون على الله حقَّ توكُّلِه لرزقكم كما يرزق الطير؛ تغدو خماصًا وتروح بطانًا" التعلق بالله ثم الأخذ بالأسباب هو المعادلة الإيمانية التي تستديم الرضا وتحمي من القلق.

د. محمد الذهب

عندما كنت أدرس في الكويت وفي الصف الثاني ابتدائي كان معنا في الصف اثنان من الطلاب من الإخوة البدو الأول اسمه (خلاوي) لأنه ولد في سنة لم تأتِ بالمطر والثاني اسمه (دغيم) حيث كانت السماء ملبدة بالغيوم وهكذا فالأسماء العربية أحياناً مرآة الطبيعة.

زكريا المحرمي

اليمن جارنا ومنحدر أجدادنا، ومحافظة المهرة هي حبل السرة الذي يربطنا بجميع محافظات اليمن جنوبا وشمالاً، ونحن في عمان لا نتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ولكن نقول لجميع القوى في اليمن الله الله في المهرة وأهلها.

بريطانيا المنافقة تتحرّش بـ«الجنائية الدولية» لحماية نتنياهو

لندن هددت المحكمة بوقف التمويل والانسحاب من «نظام روما»

بريطانيا أظهرت الالتزام بقرار المحكمة وفي السر تدعم مجرمي الحرب

الرؤية- غرفة الأخبار

كشف المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان أن الحكومة البريطانية هددت بوقف تمويل المحكمة والخروج من نظام روما الأساسي الذي أنشأها، إن مضت في خططها لإصدار مذكرة توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأشار خان في مذكرة قدمها للمحكمة دفاعا عن قراره بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، إلى أنه تلقى اتصالا هاتفيا حازما من مسؤول بريطاني لم يكشف عن هويته. لكن تقارير إعلامية رجحت أن يكون المتصل وزير الخارجية البريطاني آنذاك، ديفيد كاميرون.

وأضاف خان أن المسؤول البريطاني اعتبر أن إصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف جالانت أمر غير متناسب. وأوضح المدعي العام -وهو بريطاني من أصول باكستانية- أن التهديدات البريطانية لم تكن الوحيدة، فقد تلقى أيضا تحذيرات من مسؤول أميركي بأن إصدار مذكرات التوقيف سيؤدي إلى «عواقب كارثية».

وخلال مكالمة أخرى في الأول من مايو ٢٠٢٤، حذره السيناتور الأميركي ليندسي غراهام من أن تنفيذ المذكرات قد يدفع حركة حماس إلى قتل الأسرى الإسرائيليين. وفي مواجهته لدعوات تأجيل إصدار مذكرة التوقيف، قال خان إنه أصرّ خلال المكالمة على أنه لم تكن هناك أي إشارة إلى استعداد الحكومة الإسرائيلية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو تغيير سلوكها. وكشف خان أنه أصر على إرسال رد قوي من ٢٢ صفحة على طلب إسرائيل بإلغاء المذكرات، «بعد أن رأى أن الرد الأولي كان ضعيفا". كذلك، أوضح المدعي العام للجنائية الدولية أنه شكّل لجنة من خبراء القانون الدولي لتقييم اختصاص المحكمة وإمكانية محاكمة نتنياهو وجالانت و٣ مسؤولين من حماس.

وعبرت عدة دول أوروبية عن التزامها بقرار الجنائية الدولية ضد نتنياهو، مما أجبره على تفادي المرور في أجواء هذه الدول الأوروبية خوفا من اعتقاله.

وإذا كانت بريطانيا، حاولت سرا إنقاذ نتنياهو فإنها لم تعارض علنا مذكرة توقيفه، بل أبدت احترام المحكمة وأكدت التزامها بميثاق روما الأساسي.

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إن لندن «ستتبع الإجراءات القانونية الواجبة» إذا زار نتنياهو البلاد.

وجاء ذلك تعليقا على إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الأخير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وردا على سؤال عما إذا كانت لندن ستنفذ أمر الاعتقال، قال لامي: «نحن موقعون على نظام روما، ودائما نلتزم بتعهداتنا بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي».

«الانتظار الطويل» يحصد أرواح آلاف المرضى في غزة.. ومناشدات دولية لتسريع الإجلاء الطبي

الرؤية- غرفة الأخبار

قالت منظمة الصحة العالمية إن ١٠٩٢ مريضًا في قطاع غزة توفّوا أثناء انتظار الإجلاء الطبي بين يوليو ٢٠٢٤ و٢٨ نوفمبر الماضي، نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر وتداعيات الحرب على القطاع.

وأوضح ريك بيبركورن، ممثل المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تصريح للصحفيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أن هذه الأرقام تستند إلى الوفيات المُبلّغ عنها فقط، مرجّحًا أن يكون العدد الحقيقي أعلى بسبب صعوبات التوثيق.

وأشار إلى أن المنظمة دعت دولًا إضافية لاستقبال مرضى من غزة، وإعادة تفعيل عمليات الإجلاء الطبي إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في ظل تدهور القدرات الصحية داخل القطاع.

وبيّن بيبركورن أن ١٨ من أصل ٣٦ مستشفى، و٤٣٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية تعمل جزئيًا، مع نقص حاد في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، خصوصًا لعلاج أمراض القلب والأمراض المزمنة، مؤكدًا أن إدخال الإمدادات الطبية ما زال بطيئًا ومعقّدًا رغم تحسّن نسبي في الموافقات. وكانت أطباء بلا حدود قد طالبت في وقت سابق دول العالم باستقبال عشرات الآلاف من المرضى المحتاجين بشكل عاجل إلى الإجلاء الطبي، مشيرة إلى وفاة مئات المرضى أثناء الانتظار.

وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٨ آلاف مريض جرى إجلاؤهم منذ بدء الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فيما لا يزال أكثر من ١٦ ألفًا و٥٠٠ مريض بحاجة إلى علاج خارج القطاع.

نقص حاد في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية بالقطاع

إسرائيل تتعنت في دخول المساعدات والأدوية

16500 مريض بحاجة إلى العلاج خارج غزة